



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENJEDID –EL– Tarf

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

Faculté Des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2023/ 2024

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة ماستر

تحت عنوان:

انعكاسات الاصلاح الجبائي على أداء المنظومة الجبائية المحلية

حالة ولاية الطارف

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف

❖ د. بن حمزة ياسين

من إعداد الطلبة:

❖ حريزي اميرة

❖ قاسمي نسرين

ملخص:

هدفت هاته الدراسة الى إبراز الانعكاسات المحتملة للإصلاحات الجبائية على أداء المنظومة الجبائية بالتركيز على حالة ولاية الطارف، ولقد تم ذلك من خلال التطرق الى اهم الاصلاحات الجبائية على مدار أزيد من ربع قرن من الزمن، وتناول أداء المنظومة الجبائية من المنظور التنظيمي والتمويلي والرقابي فضلا عن دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف خلال الفترة (2020-2023).

توصلت الدراسة الى أن الاصلاحات الجبائية تساهم في تحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية ولاسيما من حيث زيادة الحصيلة الجبائية الولائية وما ينجر عنها من فوائد مباشرة على التنمية المحلية بكافة أبعادها.

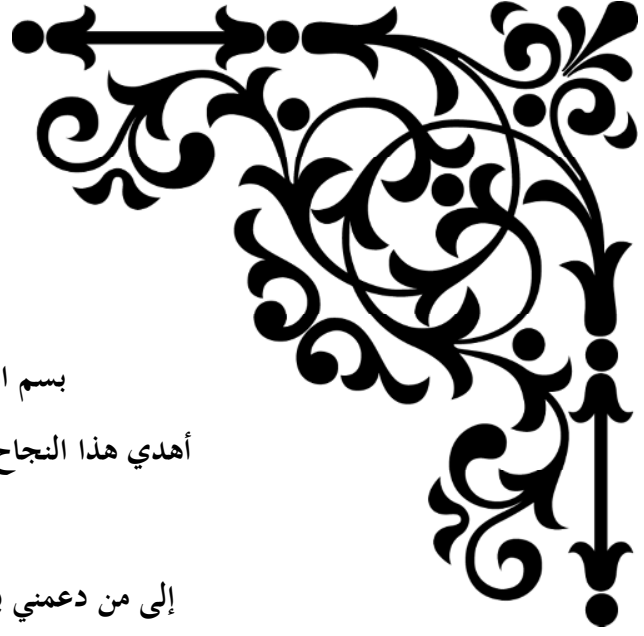
كلمات مفتاحية: اصلاحات، جبائية، منظومة، أداء، تحصيل، تنمية.

Abstract:

This study aimed to highlight the potential repercussions of tax reforms on the performance of the tax system by focusing on the case of the state of El-Tarf. This was done by addressing the most important tax reforms over the course of more than a quarter of a century, and addressing the performance of the tax system from an organizational, financing and supervisory perspective, as well as studying Status of the Tax Directorate of El Tarf State during the period (2020-2023).

The study concluded that tax reforms contribute to improving the performance of the local tax system, especially in terms of increasing the state tax revenue and the direct benefits that result from it on local development in all its dimensions.

Keywords: Reforms, collection, system, performance, collection, development.



إهداء

بسم الله خالقي وميسر أموري وعصمت أمري، لك كل الحمد والامتنان
أهدي هذا النجاح لنفسي أولاً ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة دتم لي سنداً لا
عمراً.

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم
والمعروفة، وإلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق داعمي الأول في مسيرتي وقوتي من بعد
الله "والدي الغالي". رحمة الله عليه

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي، قدوتي ومعلمتي الأولى وصديقة أيامي "والدتي الحنونة".
إلى من جاد علي بوقته وأكرمني بفضله إقراراً مني بفضله وإعترافاً بحقه حيث كان خير عون
لي وسند "زوجي الحبيب". هارون الرشيد متيري
وإلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين "أخواني وأخواتي: سعاد، رندة، رجاء، وليد".
إلى قرة عيني ونبض قلبي وأول فرحة لي "أمير مرزاق".
إلى من ساندوني عند ضعفي وساقوني بالحب إلى رسموا لي المستقبل بخطوط من الثقة
والحب عائلتي الثانية "أهل زوجي".

ولا أنسى رفقاء الروح اللذين شاركوني خطوات هذا الطريق إلى من شجعوني على المثابرة
وإكمال المسيرة "آية، يسرى، مريم، نسرين" وإلى رفقاء السنين ممتنة لكم جميعاً.
ولله الشكر كله أن وفقني لهذه اللحظة، لم تكن الرحلة قصيرة ولم تكن الأمور يسره ولكن
بحول الله ها أنا قد وصلت لمشارف التخرج فالحمد لله رب العالمين...

أميرة



إهداء

لا شيء أعز من رب الكون الذي لم يخل علي برحمته ونعمته له الشكر والحمد حمدا كثيرا
لا نهاية له

الى من وهبوني الحياة والامل والنشأة على شغف الاطلاع و المعرفة، ومن علموني ان ارتقي
سلم الحياة بحكمة وصبرا؛ و احسانا؛ و وفاء لهما : والدائي العزيز ، و والدتي العزيزة .
الى رفيق روحي: اهدي هذا البحث المتواضع ، تعبيرا عن شكري له لوقوفه الى جانبي و دفعي
نحو الافضل كي احقق طموحي العلمي :شريف

الى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي الى العقد المتين من كانوا عوننا لي في رحلة بحثي
الى زهراتي اخواتي: نورهان ، اريج
وقرة عيني اخي : عادل امين

الى من كاتفتني ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح في مسيرتنا العلمية ، الى رفيقة دربي :
اميرة حريزي

لكل من ساعدني، وكان له دور من قريب او بعيد في اتمام هذه الدراسة، و اخص بالذكر ابنة
عمي : وئام .

سائلة من المولى عز وجل ان يجزى الجميع خير الجزاء في الدنيا والاخرة
ثم الى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الاسلام والمسلمين بكل ما اعطاه الله من علم
ومعرفة

واخيرا اخص بالذكر المشرف الدكتور بن حمزة ياسين

نسرين

شكر وتقدير

قال تعالى: ((ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه)) لقمان ١٢

وقال رسول الله الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم

يشكر الله عز وجل"، وانطلاقاً من مبدأ انه لا يشكر الله الذي لا يشكر الناس، نتقدم بالشكر

إلى جامعة الشاذلي بن جديد، وللمشرف الفاضل الدكتور بن حمزة ياسين

كل عبارات الشكر والتقدير لن نوفيكم حقك، لقد بذلت جهوداً مضاعفة في العمل وكان ذلك

من جميل اخلاقك، نسأل الله أن يجزيك عنا كل الخير.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا

يد المساعدة وأخذنا منهم الكثير.

واتوجه بالشكر لكل الاصدقاء ولعائلي لأنهم لم يتركوني يوماً، قدموا لي الدعم والأمل لهم كل

الشكر والامتنان على كل نصيحة منحتمونا إياها في وقت من

الأوقات وكنت احتاج لها بشدة.

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نشأة النظام الجبائي	23
1-2	الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات	54
2-2	هيكلية مديرية كبريات المؤسسات	55
3-2	الرقابة الجبائية	67
4-2	مخطط تنظيمي لأشكال الرقابة الجبائية	71
1-3	الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية الطارف	80
2-3	أشكال الرقابة الجبائية	81
3-3	تطور الحصيلة الجبائية للفترة (2020-2023) حسب نوع الضرائب	89
4-3	تطور مجموع الضرائب للفترة (2020-2023)	91
5-3	مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية للفترة (2020-2023)	93
6-3	مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية للفترة (2020-2023)	96

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
44	مجموعات ورشة الاندماج الوظيفي	2-1
56	مهام مديرية كبريات المؤسسات	1-2
88	بنية الحصيلة الجبائية للفترة (2023-2020)	1-3
92	مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية للفترة (2023-2020)	2-3
94	مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية للفترة (2023-2020)	3-3

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
I	ملخص
II	Abstract
III	اهداء
V	شكر وعرفان
VI	قائمة الأشكال
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة المحتويات
12	مقدمة
	الفصل الاول: الاصلاح في النظام الجبائي الجزائري
19	تمهيد
20	المبحث الأول: نبذة عن تطور النظام الجبائي الجزائري
20	المطلب الأول: نشأة النظام الجبائي ومفهومه
24	المطلب الثاني: مراحل تطور النظام الجبائي الجزائري
26	المطلب الثالث: خصائصه واسسه
29	المبحث الثاني: واقع الاصلاحات الجبائية الى غاية 2024
29	المطلب الأول: دوافع الاصلاحات الجبائية
34	المطلب الثاني: مجالات الإصلاحات الجبائية
35	المطلب الثالث: معوقات الإصلاحات الجبائية
38	المبحث الثالث: الرقمنة كتوجه إصلاحي لتحسين النظام الجبائي
38	المطلب الأول: لمحة عن رقمنة النظام الجبائي في الجزائر
41	المطلب الثاني: دوافع رقمنة النظام الجبائي
43	المطلب الثالث: آليات رقمنة النظام الجبائي الجزائري
49	خلاصة

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: الأداء من المنظور التنظيمي
53	المطلب الأول: الفاعلية الجبائية
54	المطلب الثاني: التنظيم المركزي للمنظومة الجبائية
58	المطلب الثالث: التنظيم المحلي للمنظومة الجبائية
59	المبحث الثاني: الاداء من المنظور التمويلي
59	المطلب الأول: مصادر التمويل المحلي للمنظومة الجبائية
62	المطلب الثاني: مصادر أخرى للتمويل المحلي للمنظومة الجبائية
65	المطلب الثالث: استخدامات الجباية المحلية
67	المبحث الثالث: الأداء من المنظور الرقابي
67	المطلب الأول مدخل حول العملية الرقابية في التشريع الجبائي
70	المطلب الثاني: اشكال الرقابة الجبائية
73	المطلب الثالث: الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية
76	خلاصة
الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف	
77	تمهيد
78	المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية الطارف
78	المطلب الأول: لمحة عن المديرية
80	المطلب الثاني: قباضات ومفتشيات الضرائب لولاية الطارف
81	المطلب الثالث: جهود التنسيق بين المديرية وباقي الهيئات
83	المبحث الثاني: اصلاحات الفترة (2020-2023)
83	المطلب الأول: إصلاح الوعاء الضريبي
85	المطلب الثاني: رقمنة الإدارة وتدريب الموظفين
87	المبحث الثالث: تحليل أداء الفترة (2020-2023)

87	المطلب الاول: الحصيلة الجبائية
92	المطلب الثاني: مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية
94	المطلب الثالث: مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية
97	خلاصة
99	الخاتمة
104	المراجع

مقدمة

تعتبر الضرائب من أهم مصادر الإيرادات لتمويل النفقات العامة للدولة، وأداة فعالة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بل يمكن القول أن السياسة الضريبية تعد من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وأكثرها عمقا في التأثير عليها؛ حيث أن وجود نظام ضريبي فعال قادر على تعبئة الإيرادات اللازمة لقيام الدولة بوظائفها المختلفة يعتبر هدفا ذو أولوية قصوى لدى صناع القرار، ذلك أن انخفاض الحصيللة الضريبية - فضلا عن كونه يعيق الدولة عن القيام بمهامها وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي - يعكس أوضاعا غير مطمئنة لكونه وليدا لعدة ظواهر وعلى رأسها: ضعف وتعقد النظام الضريبي وعدم مواكبته لمتطلبات التطور والتغير الذي يشهده العالم اليوم نتيجة لعولمة الاقتصاد.

لقد عرفت الجزائر إلى غاية نهاية ثمانينات القرن الماضي منهجا جبائيا يعتمد على تخصيص الموارد وتوزيعها بما يتلاءم مع السياسة الاقتصادية التي تركز على تدخل الدولة في شتى الميادين، فلم يكن للمنهج الجبائي أدوارا واضحة إلى أن عرفت البلاد أزمة اقتصادية في سنة 1986 لجأت على إثرها إلى فرض سلسلة من الإصلاحات الجذرية شكل إصلاح النظام الجبائي أحد أهم محاورها بما يُمكن من تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أساسا في: تحسين أداء الجباية من حيث تبسيط النظام الضريبي ورفع مردوديته، تشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، ترشيد الاستهلاك وتعبئة الادخار، رفع معدلات النمو...، وهو ما تم تجسيده في سنة 1992. ومنذ تلك الفترة، والإصلاحات تتوالى في الميدان الجبائي لتواكب التطور الداخلي للبلاد، والخارجي الذي تشهده بلدان أخرى.

وفي هذا السياق، تعد الجماعات المحلية ركيزة أساسية لتحقيق تنمية مستدامة؛ وبما أن الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة فإنها اعتمدت مبدأ لامركزية التسيير الذي يعتمد بدوره على إنشاء جماعات محلية منتخبة، ذات شخصية معنوية واستقلال مالي عن السلطة المركزية في إعداد الميزانية السنوية. وفي سبيل تحقيق الجماعات المحلية لمختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أصبح من الضروري البحث عن مصادر تمويل داخلية وخارجية مستقلة، فهي تعتمد في صرف نفقاتها على الموارد الجبائية بشكل رئيسي نظرا لأهميتها وتميزها عن باقي الموارد الأخرى، إذ تمثل ما نسبته 90% إذا ما تمت مقارنتها مع الموارد غير الجبائية، لذلك لا بد من الاهتمام بهذا النوع من المداخيل حتى تلعب دورا فعالا في تنمية وتسيير الجماعات المحلية.

1. اشكالية الدراسة

انطلاقاً مما سبق، ومن خلال دور الجباية في تحقيق التنمية المحلية، ونظراً لأهمية الإصلاحات الجبائية في ترشيد مسار النمو، تنبثق الإشكالية الرئيسية التالية: ما هي انعكاسات الإصلاحات الجبائية على أداء المنظومة الجبائية المحلية لولاية الطارف؟

تتفرع عن هاته الاشكالية أسئلة فرعية أبرزها:

- ما هي أبرز مجالات الإصلاح الجبائي للفترة (2020 - 2023)؟
- ما هي أوجه تحقيق الأداء على مستوى المنظومة الجبائية المحلية؟
- ما هي أبرز الانعكاسات المرتبطة بإصلاح النظام الجبائي على أداء المنظومة الجبائية لولاية الطارف؟

2. فرضية الدراسة

للإجابة على الاشكالية السابقة نضع الفرضية التالية: ساهمت الإصلاحات الجبائية في تحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية لولاية الطارف، وتتفرع عن هاته الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- تعتبر الرقمنة والتوسع الجبائي من أبرز مجالات الإصلاح للفترة (2020 - 2023)؛
- تعتبر كفاية مصادر التمويل من أوجه تحقيق الأداء على مستوى المنظومة الجبائية المحلية؛
- ساهمت الإصلاحات الجبائية في زيادة نسبة التحصيل الضريبي وتغطية النفقات العامة بولاية الطارف.

3. أهمية الموضوع

يُعد موضوع "أثر الإصلاحات الضريبية على أداء المنظومة الجبائية المحلية" مهما لارتباطه بتقييم فاعلية السياسات الضريبية المعتمدة في الولاية، وفهم التحديات التي تواجه النظام الضريبي، مما يتيح للمسؤولين اتخاذ قرارات مستنيرة لتحسين الأداء الجبائي. فضلاً عن ذلك، تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين الإصلاحات الضريبية والأداء الجبائي المحلي، حيث يمكن أن تسهم السياسات الضريبية الفعالة في جذب الاستثمارات وتحفيز النشاط الاقتصادي و تعزيز العدالة الضريبية، ومن خلالها تعزيز الثقة بين المواطن والإدارة.

4. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى :

- التعرف على واقع الاصلاحات الضريبية للفترة للفترة (2020 - 2023)؛
- ابراز مختلف مجالات الأداء على مستوى المنظومة الجبائية المحلية؛
- قياس مدى تأثير الإصلاحات الجبائية في تحسين أداء المنظومة الجبائية لولاية الطارف.

5. أسباب اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع الى مايلي:

- الرغبة الشخصية للبحث في مثل هذا الموضوع؛
- قلة الدراسات المتناولة لتأثير الإصلاحات الضريبية على أداء المنظومة الجبائية لولاية الطارف.

6. منهج الدراسة وأدواتها

انطلاقا من أن تحديد الموضوع يوجه الباحث الى نوع المنهج المستخدم، وفي ضوء المعطيات التي تناولت الاصلاحات الجبائية بالدراسة، فإننا استخدمنا منهجا وصفيا، واعتمدنا على تحليل البيانات الاحصائية لإبراز أهم الاصلاحات الجبائية بمديرية الضرائب لولاية الطارف، ودورها في تعزيز الإيرادات وتغطية النفقات العامة خلال الفترة (2020 - 2023).

7. دراسات سابقة

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع الإصلاحات الجبائية ، نذكر منها :

- بوقلغ و داد، "مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري -دراسة تحليلية للفترة 1992 الى 2019"، أطروحة دكتوراه، المركز الجامعي ميله الجزائر)، 2022: بحث هذه الدراسة في مدى مساهمة الإصلاحات الجبائية في تحسين مردودية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (1992-2019)، وتم ذلك من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات لتقييم المردودية المالية للنظام الضريبي الجزائري.

أظهرت نتائج الدراسة تسجيل معدلات نمو إيجابية في الحصيلة المالية للجباية العادية منذ بداية الإصلاح الجبائي مما ساهم في رفع حصتها من الإيرادات العامة، كما ارتفعت حصة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الجباية

العادية بشكل تدريجي. ومع ذلك فالجباية العادية لم تبلغ المستويات المطلوبة منها لتغطية النفقات العامة للدولة إذ نجد أنها عاجزة حتى عن تغطية نفقات التسيير؛

- مركان سارة، خيبات سميحة، "تقييم مدى فعالية الاصلاحات الجبائية في ظل تطبيق قانون المالية للفترة 2010-2015: دراسة حالة المركز الجوازي لمديرية الضرائب لولاية تسمسليت"، مذكرة ماستر، المركز الجامعي تيسمسليت (الجزائر)، 2016/2017: سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية الجباية كأداة ضبط وتوجيه لمسيرة التحولات العالمية والمحلية، ولقد تم ذلك من خلال إبراز فعالية الاصلاحات في الآونة الأخيرة باستعمال التحليل الكمي.

توصلت الدراسة الى ان تحقيق أقصى مردودية جبائية يعتمد على التوفيق بين الأهداف المنتظرة دون التأثير سلبا على مجرى الحياة الاقتصادية، ورغم الإصلاحات فان الجباية البترولية ما زالت تهيمن على الإيرادات العامة، مما يدل على أن الاصلاح الضريبي وحده غير كاف ما لم يتم العمل على اصلاح الهيكل الاقتصادي ككل وإيجاد قطاعات خارج المحروقات أكثر تطورا.

- إلياس بن قري، "آليات ترقية الجباية المحلية لتعزيز الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة سكيكدة (الجزائر)، 2023: هدفت هذه الدراسة الى إيجاد آليات ترقية الجباية المحلية لتحقيق الاستقلالية المالية للجماعات المحلية في الجزائر، ولقد تم ذلك من خلال تحليل وضعية الجباية المحلية بالاعتماد على الحساب الإداري لبلديات ولاية برج بوعرييج كنموذج خلال الفترة الممتدة بين (2015-2020).

تم التوصل إلى وجود علاقة طردية بين الإيرادات الجبائية وزيادة الإنفاق، وبالتالي كلما توفرت الموارد المالية تزيد النفقات والعكس، لذلك وجب التركيز أكثر على إصلاح نظام إدارة الجباية المحلية مع توفير أوعية جبائية أكثر وإشراك المجالس الشعبية المحلية بعد تكوينهم في تحديدها، وتحصيلها، وتوعية السكان بضرورة دفعها وعدم التهرب منها.

8. حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في مايلي:

- حدود زمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين سنتي 2020 و 2023؛
- الحدود المكانية: مديرية الضرائب لولاية الطارف.

9. هيكل الدراسة

بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال المحاولة للتطرق الى جميع جوانب البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث يتطرق الفصل الاول الى الاصلاح في النظام الجبائي الجزائري من خلال ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول نبذة عن تطور النظام الجبائي الجزائري اما المبحث الثاني يبرز واقع الاصلاحات الجبائية الى غاية 2024 والمبحث الثالث يتطرق الى الرقمنة كتوجه إصلاحي لتحسين النظام الجبائي، اما الفصل الثاني فيتطرق الى أداء المنظومة الجبائية المحلية من خلال المبحث الاول الذي يبرز الأداء من المنظور التنظيمي، والمبحث الثاني الذي يبرز الاداء من المنظور التمويلي واخيرا من المنظور الرقابي في المبحث الثالث، اما الفصل الثالث فيتطرق الى الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية الطارف وواقع الاصلاحات الجبائية على مستواها في الفترة 2020-2023

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائي

تمهيد

المبحث الأول: نبذة عن تطور النظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: نشأة النظام الجبائي ومفهومه

المطلب الثاني: مراحل تطور النظام الجبائي الجزائري

المطلب الثالث: خصائصه وأساسه

المبحث الثاني: واقع الإصلاحات الجبائية الى غاية 2024

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات الجبائية

المطلب الثاني: مجالات الإصلاحات الجبائية

المطلب الثالث: معوقات الإصلاحات الجبائية

المبحث الثالث: الرقمنة كتوجه إصلاحي لتحسين النظام الجبائي

المطلب الأول: لمحة عن رقمنة النظام الجبائي في الجزائر

المطلب الثاني: دوافع رقمنة النظام الجبائي

المطلب الثالث: آليات رقمنة النظام الجبائي الجزائري

خلاصة

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

تمهيد

باعتبار أن الضرائب أحد أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فإن رقمنة النظام الضريبي تلعب دوراً مهماً على صعيد توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي وزيادة كفاءة الأداء الضريبي بشكل عام . وتعتبر الرقمنة الضريبية وسيلة فعالة للرفع من حجم العائدات الإضافية واستخلاص الضرائب بشكل قانوني يضمن الشفافية والنزاهة بين دافعي الضرائب، ومن خلال رقمنة النظام الضريبي وتحديثه تسهل عملية الرقابة الجبائية بحيث يتيح هذا التحديث دقة عالية لمختلف المعلومات الجبائية المرقمنة مما يسهل عمل الإدارة والمدقق معاً، وتماشياً مع هذه التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا والاتصال في العالم، سعت الجزائر إلى عصنة الإدارات العمومية ومن بينها الإدارة الضريبية، حيث استحدثت نظم معلوماتية جبائية تساهم في رقمنة النظام الجبائي الجزائري وتسهيل عمليات التصريح والتحصيل الجبائي وتفعيل أداء الرقابة الجبائية.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

المبحث الأول: نبذة عن تطور النظام الجبائي الجزائري

يعد النظام الجبائي من أهم الأدوات والفنون للتدخل غير المباشر للدولة في توجيه الاقتصاد، والذي يعد جزءا متكاملًا من السياسة المالية، وهذه الأخيرة بدورها جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة حيث سنتطرق في هذا المبحث الى كل من مفهوم النظام الجبائي وكذلك مراحل تطوره في الجزائر و كذا خصائصه و أسسه.

المطلب الأول: نشأة النظام الجبائي ومفهومه

لكل دولة نظام جبائي خاص بها، تستعمل من خلاله هذه الجباية في تحسين وضعيتها الاقتصادية التي تعد أداة أساسية مؤثرة ومحركة للنشاط الاقتصادي، لذلك كانت كافة الدول بما فيها المتقدمة والسائرة في طريق النمو، تحاول دوما تكييف سياساتها الجبائية مع الواقع الاقتصادي المعاش.

1. نشأة النظام الجبائي

ترجع الاقتطاعات الجبائية على أقدم العصور التاريخية، حيث وجدت الضرائب وتطورت مع وجود السلطة العامة في المجتمع، وتطورت مع تطور أهدافها - السلطة - السياسة الاقتصادية، فلقد اعتبر الرومان الضريبة من أهم عناصر السيادة في إمبراطوريتهم للتمكن من تغطية الأعباء المترتبة على السلطة آنذاك، دون الاهتمام بالأسس المتبعة لفرض وتحصيل هذه الضرائب.

فلقد عرفت الامبراطورية الرومانية ضرائب عدة منها ضريبة الرؤوس، وهي تلك التي تفرض على كل شخص مقيم على أرض الدولة، وكان الملزم بها هو رب الأسرة إذ يدفع هذه الضريبة عن كل الأفراد الذين يعولهم: (18 سنة - 60 سنة) والقادرين على العمل، بغض النظر عن المقدرة التكاليفية.

في الوقت التي كانت فيه الضريبة يحصل عليها الملك في شكل استثنائي (بمثابة هبة) في القرن 13 م، وقد أصبحت في القرن 14 م ذات شكل عام ومستمر، وأقر في إنجلترا عام 1429 م حق فرض ضريبة ملكية دائمة. والملاحظ أن التطور التاريخي أحدث تغييرا أساسيا في العناصر الخاضعة للضريبة، فقد طالب (فوبان Vauban) بضريبة واحدة رئيسية بدلا من الضرائب المتعددة، في حين نادى الطبيعيون باقتصار الضريبة على الأرض باعتبارها المصدر الأساسي للثروة¹.

¹ مالكي يوسف، مزهودي عبد العزيز، النظام الجبائي الجزائري بين النصوص التشريعية و الواقع، مذكرة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال ،
الجلفة (الجزائر)، 2020-2021، ص ص 07-08.

1-1 قبل مرحلة تشكل الدولة:

تعتبر الجباية المرآة الصادقة التي تعكس نظام الدول من كل النواحي، لما يشكله النظام الضريبي من تركيبة متناسقة من الضرائب متممة لبعضها بعضا، إذ أنها المصدر الأساسي الذي تستند إليه الدولة في تسديد نفقاتها، وتعود نشأتها - الجباية - إلى وجود السلطة وتطورت بعد ذلك بالعديد من المراحل:

- مرحلة عدم الاستقرار:

كان الأفراد في هذه المرحلة يعيشون في جماعات همهم الاكتفاء الذاتي للاقتصاد، والذي كان هو السائد آنذاك، فلم تكن هناك مرافق مشتركة توجب فرض الضرائب، فكان مجتمعا فرديا لا يخضع لنظام جماعي منظم، ومع تطور الحجم السكاني كان لزاما توفر وخلق حاجات مشتركة كالأمن العام ... إلخ، وحاجة الإنسان إلى التنقل أظهرت هنا ما يسمى بالضريبة¹.

- مرحلة الاستقرار:

بعد استقرار أفراد المجتمع في منطقة معينة وزادت حاجتهم إلى الأمن والدفاع وفك النزاعات، احتاج رئيس القبيلة على بعض المال والتبرعات التي يقدمها الأغنياء، ونظرا لقلّة هذه الأخيرة وعدم كفايتها تم اللجوء إلى فرض تكاليف إلزامية على الأشخاص أولا، وتمثلت في العمل التطوعي للأفراد، ثم على الأموال، ومع زيادة الحاجات وتعدد مصالح الممالك تم فرض تكاليف عامة على الأسواق والمتاجر، وبعد تم فرض تكاليف مباشرة وأصبحت واجبا يلزم كل فرد.

- مرحلة الحضارة وظهور الدولة:

بعدما كان الأفراد يعيشون في جماعات متفرقة يعتمدون على أنفسهم في تلبية حاجاتهم للعيش، وبعد اجتماعهم (تجمعهم) باعتبار أن الإنسان لا يمكن أن يلبي كامل حاجاته بشكل فردي، مشكلين بذلك مجتمعات، وهذه المجتمعات بحاجة إلى تقديم خدمات عامة لهم، يتم ذلك من خلال الحاكم أو من يمثل الدولة، إضافة إلى إيرادات عامة تغطي جملة النفقات العامة، هذا ما دفعهم إلى فرض الضريبة على أفراد المجتمع لتحقيق أغراض الإنفاق على الحاكم أو على الحروب².

¹ قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، ط 1، عمان، 2008، ص 17

² مالكي يوسف، مزهودي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص 08-09.

1-2 الجباية في ظل تطور دور الدولة:

لقد مر دور الدولة في المجتمع بعدة مراحل امتدت من العصور القديمة إلى العصر الحديث تطورت خلاله الجباية، ويتلخص ذلك من خلال المراحل التالية:

— مرحلة الدولة الحارسة :

أخذ موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل بين الاقتصاديين ، ففي ظل الدولة الحارسة اقتضى دورها على حماية السلطة الحاكمة وفي مقدمتها رجال الدين ومرافق الأمن والقضاء والدفاع، إذ يظهر أن الدولة لا تتدخل في النشاطات الاقتصادية باعتبار أن السوق تتوازن بشكل تلقائي؛ فتكتفي بالحماية وتوفير الأمن، وبالتالي كان الهدف من فرض الضريبة هو تغطية الإنفاق على الأمن والقضاء والدفاع.

— مرحلة الدولة المتدخلة :

مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية استلزم ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مفهوم الدولة المتدخلة بعد كساد 1929 م فجاء الاقتصادي الانجليزي كينز والذي اهتم بدور الدولة ونادى بـ "ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتشغيل الموارد التي تعجز المشروعات الخاصة على تشغيلها"، فجاءت أفكاره منافية تماما لأفكار الكلاسيك، والتي خططت سياسات حكومية واجبة الاتباع للخروج من الأزمة.

فحسب كينز يجب على الدولة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية بتحقيق طلبات جماعية المبنية على التفضيلات الفردية للمستهلكين وتفعيل دور السياسة المالية بما فيها السياسة الجبائية، حيث لا يستطيع الأفراد تمويل المشروعات الضخمة، ومن هنا أصبح فرض الضرائب وسيلة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية¹.

— مرحلة الدولة التضامنية:

بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الضريبة تحت مفهوم " مبلغ من المال يدفعه المكلفون لخزينة الدولة باعتبارهم أعضاء في منظمة سياسية تستهدف الخدمات العامة"، وعليه تعدى مفهوم الضريبة من الاهداف المالية والاقتصادية إلى اهداف اجتماعية تحقق من خلال السياسة الجبائية².

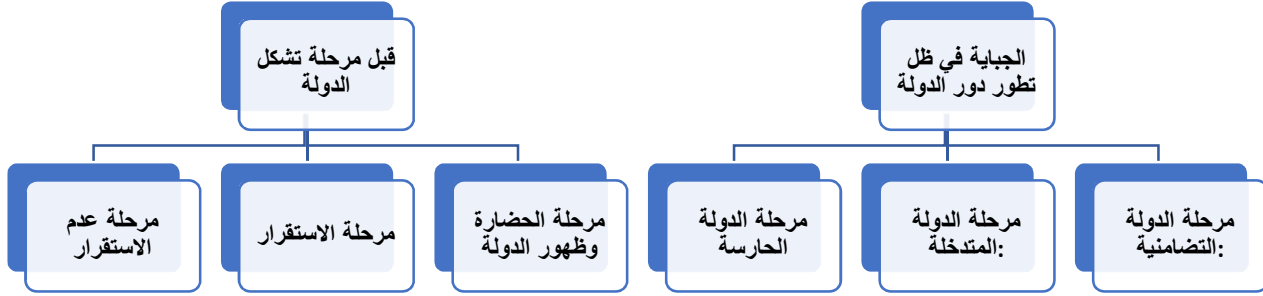
ويمكن تلخيصها في الشكل التالي:

¹ مالكي يوسف ،مزهودي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 9-10.

² رشيد الدقر، علم المالية العامة، جزء 2 ، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 2003، ص 40

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

شكل رقم (1-1): نشأة النظام الجبائي



المصدر: من اعداد الطالبات

2- مفهوم النظام الجبائي

يعرف النظام الجبائي بأنه مجموعة من الضرائب التي يراد باختيارها وتطبيقها في مجتمع معين وزمن محدد لتحقيق أهداف السياسة الجبائية التي ارتضاها ذلك المجتمع.¹

كما يرى البعض أن مفهوم النظام الجبائي يتراوح بين مفهوم واسع و مفهوم ضيق وفقا للمفهوم الواسع فإن النظام الجبائي هو "كما يعرف بأنه مجموع العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي تراكبها إلى كيان ضريبي معين، ذلك الكيان يمثل الواجهة للنظام الذي تختلف ملامحه بالضرورة في المجتمع الرأسمالي عنه في المجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم اقتصاديا عن صورته في المجتمع المتخلف".²

أما المفهوم الضيق فهو يعني "مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى الربط والتحصيل.

وعادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام جبائي معين ، وبالتالي يشكل النظام الجبائي الترجمة العملية للسياسة الضريبية، وعليه يمثل النظام الجبائي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007 ، ص323.

² عاشور يوسف، جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل وضرورة الإصلاح مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 07، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018، ص: 73

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

تتلاءم مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع ، تشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الجبائية¹.

ومن هنا يمكن القول أن النظام الجبائي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الضريبية للمجتمع من أجل تحقيق أهدافها، وتعتبر السياسة الضريبية للمجتمع جزءاً من سياسته الاقتصادية ، وهي مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة ، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع².

المطلب الثاني: خصائص النظام الجبائي

بعد تعرفنا على مفهوم النظام الجبائي و مراحل تطوره نتعرف فيما يلي على مختلف الخصائص الواجب توفرها في النظام الجبائي من أجل تحقيقه للأهداف المرجوة وتمثل هذه الخصائص في:

✚ أن يمتاز النظام الجبائي بقدرته على تحقيق الهدف وبمختلف المكونات المساعدة على بلوغ هذا الهدف، حيث يختلف هدف النظام الجبائي حسب نوع النظام الاقتصادي (اشتراكي أو رأسمالي).

✚ أن يراعى في النظام الجبائي مقدرة المكلفين على الدفع، وألا يثقل عليهم بعبء الضريبة وبأسعارها المرتفعة، وعدم الإكثار من فرضها ومراعاة الحالات الشخصية للأفراد المكلفين بها، وفرض ضرائب تتماشى وإمكاناتهم لتفادي الوقوع في مشكل التهرب من دفعها، ولأن إرهاق المكلفين بفرض ضرائب كثيرة وذات أسعار مرتفعة يؤدي إلى التأثير على رأسمال المكلف، وبالتالي نفاذه تدريجياً إلى أن يؤثر على نشاط المكلف، وقد ينتج عن ذلك إنهاء المشروع وبالتالي عرقلة النمو الاقتصادي.

✚ أن يتصف النظام الجبائي بالعدالة بأن يخضع جميع أفراد المجتمع للضريبة كل حسب قدرته، أي أن يساهموا كلهم في أعباء النفقات العامة³. والهدف من هذه الخاصية هو القضاء على الامتيازات التي كانت سائدة في الأنظمة السياسية القديمة، أين كانت بعض الطبقات المحظوظة معفاة من دفع الضرائب، إذ لا يوجد مبرر لعدم

¹ بن خذير ضرار، واقع النظام الجبائي الجزائري وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة: مديرية الضرائب بتبسة ، ماستر أكاديمي، جامعة تبسة (الجزائر)، 2022-2023، ص03.

² سعيد عبد العزيز عثمان، "النظم الضريبية -مدخل تحليلي مقارنة"، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2000 ، ص13.

³ رحمة نابي، "النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، 2014 / 2013 ، ص07

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

إخضاع فئة دون أخرى، كما أن كل امتياز ممنوح لفئة اجتماعية معينة سيثقل العبء الضريبي للفئات الأخرى من المجتمع.¹

أن يكون النظام الجبائي مرنا وقابلاً لإخضاع نشاط جديد للضريبة أو إعفاء نشاط آخر منها حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة لفترة معينة، ولكن دون أن يؤثر هذا التغيير على جوهر النظام الضريبي بحيث يبقى أساسه قائماً.

توثيق الصلة بين المكلف بالضريبة والخزانة العامة ومحاولة التقليل من التوتر والخلاف بينهما بهدف السعي إلى تحقيق المصالح العامة.

أن يتسم النظام الجبائي بالوضوح من أجل استيعاب معاملة، وسهولة فهمه من طرف الموظفين الجدد، وتخفيض نسبة التهرب الناتجة عن استغلال مختلف الثغرات فيه.²

فبتحديد الضريبة بصورة قاطعة دون أي غموض أو إبهام يكون المكلف متيقناً بمدى التزامه بأدائها بصورة واضحة لا لبس فيها، ومن ثم يمكنه أن يعرف مسبقاً موقفه الضريبي من حيث الضرائب الملزم بأدائها ومعدلها وكافة الأحكام القانونية المتعلقة بها وغير ذلك من المسائل التقنية المتعلقة بالضريبة، إلى جانب معرفته لحقوقه نحو إدارة الضرائب والدفاع عنها، حيث أن عدم الوضوح يؤدي إلى حذر المكلفين من النظام الجبائي.³

المطلب الثالث: أسس النظام الجبائي

هناك عدّة أسس لاختيار النظام الجبائي نجملها فيما يلي:

1. وظيفة الضريبة :

بمقتضى التطورات التي طرأت على مفهوم الضريبة، أصبحت الضريبة فريضة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم المكلف بأدائها بلا مقابل تمكيناً للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع، ويجبر الفرد على دفعها إلى الدولة بغض

¹ محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 25.

² جازية أمير، عاشور يوسف، مرجع سبق ذكره ص 75.

³ المرجع نفسه، ص 75.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

النظر عن رغبته في الدفع أو استعداده الذي يعني وجوب توفر كل من الحادثة المنشأة، المقدرة التكاليفية والعدالة، فإذا امتنع عن الدفع وقع تحت طائلة العقاب وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف.

الضريبة فريضة بلا مقابل، تحددها الدولة لتساعد بها في تحقيق أهداف المجتمع دون التقييد بكونها ثمنا أو مقابلا لمنفعة، ودون التقييد بالضرورة بكونها وفقا لمقدرة الممول، وهذا لا يعني حرية الدولة المطلقة في هذا التحديد، ويظل القيد الرئيسي على حرية الدولة في تحديدها للضريبة هو الهدف من فرض الضريبة. وهدف الضريب وهو المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع خلافا لما كان لها من دور وهو توفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة ذلك أن لكل ضريبة آثار اقتصادية، اجتماعية وسياسية. فللضريبة أثر على توزيع الدخل والثروات وعلى سلوك المستهلكين، والمنتجين وعلى الاستخدامات البديلة للموارد الاقتصادية وعلى اختيار الفن الإنتاجي وعلى تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية... الخ.

ومع اكتشاف الإمكانيات الهائلة لسلاح الضريبة، صار من الطبيعي أن يتحول دور الضريبة من تحقيق الهدف المالي فقط إلى المساهمة بقدر الطاقة في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالضريبة في ظل الفكر الحديث، من أحسن الوسائل إذا ما أحسن استخدامها في التأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف المجتمع. والضريبة في مفهومها المعاصر ليست شرا لا بد منه للحصول على إيرادات الدولة، ولكنها بالإضافة إلى دورها التمويلي فهي أداة وظيفية، أي أداة لتأدية وظيفة معينة، ومن هنا اشتق مبدأ الضرائب الوظيفية ولعل من أهم الأركان الفنية في تطبيق مبدأ الضرائب الوظيفية هو انتقاء الحوافز الضريبية المثلى لحالة، وتضمن النظام الجبائي من الحوافز والروادع الذاتية ما يكفل تحقيق الآثار الاقتصادية المرغوبة وتجنب أي آثار غير مرغوبة، فتتحقق بذلك أهداف الضريبة الوظيفية.¹

2. عدالة النظام الجبائي :

من البديهي أن غاية العدالة الجبائية إنما تنعكس على تحقيق عدالة النظام الجبائي ككل، والمقصود بعدالة النظام الجبائي هنا أن تتحقق العدالة الجبائية في توزيع الأعباء بين المكلفون بالضريبة على حدى بصورة عادلة، وأن تتحقق في نفس الوقت العدالة الجبائية في توزيع الأعباء بين بعضهم البعض، ذلك أن تحديد مفهوم العدالة الجبائية

¹ حامد عبد المجيد دراز، "النظم الضريبية"، الدار الجامعية، بيروت (لبنان) 2004، ص ص 77-78.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

يجب أن يتم وفقا لأيديولوجيات المجتمع وتقاليده، وبذلك يصبح النظام الجبائي العادل هو ذلك النظام الذي يترتب عليه معاملة جبائية يؤمن أغلبية أفراد المجتمع بعدالتها¹.

3. الإمكانيات العملية المتاحة :

لا جدال في أن نجاح أي نظام جبائي إنما هو مرهون بإمكانية تطبيقه في المجتمع الذي شرع من أجله، فنجاح النظام الجبائي يتوقف على معرفة كاملة بأيديولوجيات المجتمع وكافة أوضاعه الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، والأهداف التي يسعى لتحقيقها والإمكانيات العملية المتاحة في المجتمع، فهي تقرير عن نوعية وكفاءة كل من السلطة التشريعية والسلطة القضائية والمكلف والإدارة الجبائية. فصيافة القانون الجبائي تلعب دورا رئيسيا في نجاح أو فشل أي نوع من أنواع الضرائب، لذلك يجب أن يتوافر في صياغة القانون الجبائي الوضوح التام والبعد عن كافة النصوص التي قد تثير اللبس أو الغموض، فتترك الباب مفتوحا لتغيرات أو اجتهادات عادة ما تؤدي إلى كثرة التغيرات وارتفاع التهرب الجبائي. فالسلطة التشريعية بجانب مراعاتها لكل متطلبات صياغة القانون الجبائي يجب ألا تدخر جهدا في تحسين أوضاع العاملين بالإدارة الجبائية، وألا تدخل في اعتماد المخصصات الكافية للإنفاق على التجهيزات وأساليب رفع الكفاءة الإنتاجية بالإدارة الجبائية.

أما السلطة القضائية فهي دعامة أساسية في إنجاح النظام الجبائي في الاحتكام إليها في المنازعات الضريبية، فتبعث في الممول الثقة والاطمئنان في إنصافه من أي خطأ أو تعسف قد يقع عليه في تحديد التزامات الضريبة. وسرعة البث في المنازعات الضريبية واستقرار أحكامها تيسر مهام الإدارة الجبائية وتفسر لها ما قد يكون غامض من نصوص قانونية، كذلك فإن لحالة الممول أثر كبير في تحديد نوعية النظام الجبائي الذي يمكن استخدامه مثل درجة التعليم، مستوى الثقافة، العادات، التقاليد، المستوى الاقتصادي وأنواع النشاطات الاقتصادية، درجة الوعي الضريبي ونظرة الممول إلى دور الدولة في المجتمع.

ولاشك أن فرص نجاح النظام الجبائي تتضاعف كلما ازدادت درجة الوعي الضريبي لدى الممول، وكلما ازدادت درجة تعليمه، وكلما ازداد مستواه الثقافي واقتناعه بعدالة الضريبة وأهميتها في تمويل وتنفيذ البرامج الحكومية، التي تعود بالنفع على المجتمع ككل والعكس صحيح.

¹ نظيرة قلادي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، =، جامعة الجزائر 3، 2012 ص ص 05-06.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

أما مستوى كفاءة الإدارة الجبائية فكثيرا ما تكون هي الفيصل في إمكانية تطبيق الضريبة وتحقيق أهداف السياسة الجبائية. لذلك يراعى عند تصميم النظام الجبائي اختبار تلك الأنواع من الضرائب التي يمكن للجهاز الضريبي المتاح إدارتها بكفاءة مرتفعة¹.

المبحث الثاني: واقع الإصلاحات الجبائية في الفترة 2000 الى 2024

يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذج الاقتصاد النامي، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وبناء صرح واسع من التنمية الاقتصادية، ولهذا عمدت الجزائر إلى إجراء عدة إصلاحات جبائية عبر مراحل متعددة تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية التي تسلكها من أجل مواكبة التطور والتنمية الشاملة.

¹ نظرية قلادي، مرجع سبق ذكره، ص 6

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

المطلب الأول: دوافع واهداف الاصلاحات الجبائية

نظرا للوضعية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي كانت تعيشها الجزائر، والتحول التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري والانتقال لاقتصاد السوق، وعقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية ما جعل ضرورة إصلاح النظام الجبائي السابق الذي أصبح لا يساير ولا يواكب المستجدات الحديثة، فقد كان يلعب دورا تقليديا وهو التمويل بالإيرادات الجبائية، دون أن يلعب دورا تحفيزيا. كما أن ميزانية الدولة لازالت ليومنا هذا تعتمد على الجباية البترولية، كما كانت هناك ازدواجية التعامل مع المؤسسات التي تنشط داخل الاقتصاد الوطني.¹

1- دوافع الإصلاحات الجبائية

من بين دوافع الإصلاحات الجبائية مايلي:

1-1 ضعف الجهد الضريبي واختلال الجهاز المالي: تعاني الدول النامية من ضعف في جهدها

الضريبي أي ضعف الحصيلة الضريبية، ويقاس الجهد الضريبي بقياس نسبة الحصيلة الضريبية الفعلية إلى الحصيلة الضريبية الممكنة، وهنا نميز بين ثلاث حالات هي:

-إذا كانت نسبة حصيلة الضريبة الفعلية إلى حصيلة الضريبة الممكنة أكبر من 1، فهذا يعكس الارتفاع في الجهد الضريبي والعجز المالي.

-أما إذا كانت نسبة حصيلة الضريبة الفعلية إلى حصيلة الضريبة الممكنة أقل من 1، فهذا يعني أن الجهد الضريبي متوازن، وأن المشكلات المالية التي تواجه الدولة في مجال إيراداتها ونفقاتها العامة يمكن معالجتها من خلال أدوات السياسة الضريبية بشقيها الضريبي والانفاقي.²

2-1 انخفاض أسعار البترول: لقد افتترضت إيرادات الدولة الجزائرية من أجل تغطية نفقاتها على

الإيرادات الجبائية البترولية، وهذا من الاستقلال حتى منتصف الثمانينات، إلا أن هذه الأخيرة (أي

¹ عبد المجيد قدي، "السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة"، الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29/30 أكتوبر 2001، ص 149.

² د. شلاي عبد القادر، د. محمد هاني، أ. عمارة منال، مرجع سابق، ص 4-5.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

أسعار البترول) لم تعرف استمرار أي وقع ما يسمى انخفاض أسعار البترول. الأمر الذي نتج عنه دخول الجزائر في أزمة مالية ، بالإضافة إلى حالة التضخم ، البطالة التي عان منها المواطنون، لهذا بحثت الجزائر على مخرج لهذه الأزمة حتى تستطيع تغطية نفقاتها العامة ، بعبارة أخرى كان السبيل الوحيد لتخفيض العبئ هو اللجوء إلى إصلاحات ضريبية تواكب و تلاءم الوضع الراهن¹.

3-1 زيادة أو حدة الغش و التهرب الضريبيين : إن حدوث هذه الظاهرة يؤدي إلى انخفاض التحصيل

الضريبي سواء كان هذا بنية المكلف أو بدون نية ، أي أن الغش و التهرب الضريبيين يتخذان عدة أشكال و أنواع ، فالغش ما هو إلا حالة خاصة من التهرب الضريبي ، و يظهر لنا الغش و التهرب عند استغلال المكلف للثغرات التي نجدها في القوانين و اللوائح الضريبية المختلفة ، فهو مخالفة لأحكام القوانين و الأنظمة الضريبية بطريقة إدارية أو غير إدارية ، مثل إدخال بضائع مستوردة دون الإبلاغ عنها ، و بالتالي تفادي دفع الضرائب الجمركية ، قد تكوّن ظاهرة التهرب و الغش الضريبي عن عدم إحساس المكلفين بالمساواة ، أي أن فئة تدفع ضريبة و تنفق منها ، و أخرى العكس لارتفاع معدلات الضرائب التي لا تلائم مداخيلهم أرباحهم.

تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعان من التهرب الضريبي:

– **التهرب المشروع :** و يعني استغلال المكلف للثغرات الموجودة في القوانين الضريبية قصد الاستفادة منها ، بعد دفع الضريبة أو جزء منها . أي محاولة تجنب دفع كل الضرائب أو بعضا منها دون ارتكاب مخالفة قانونية.

– **التهرب غير المشروع :** وهو محاولة التخلص أو الفرار من دفع الضريبة ، وهو ما يسمى غشا أي استعمال الطرق الغير الشرعية و غير القانونية من أجل التخلص من دفع الضريبة بمخالفته للنصوص القانونية الضريبية كأن يقوم بعملية تزوير أو استعمال الوثائق المزورة بإحضار فواتير مزورة أو منسوخة.²

¹ الضب طارق، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص 18.

² الضب طارق، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 18-19.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

4-1 **تعقد وعدم استقرار النظام الجبائي**: تميز النظام الجبائي السابق بتعقده بسبب تعدد الضرائب وكثرة المعدلات، هذا ما أثر سلبا على المؤسسة وشكل صعوبة في تسير جبايتها، وأيضا صعوبة مهمة موظفي إدارة الضرائب. وهذا ما أدى لكثرة النزاعات بين المؤسسة وإدارة الضرائب، وكمثال على ذلك وجود كل من الرسم TAIC والرسم TANC، اللذان يفرضان على رقم الأعمال. كما تميز النظام الجبائي أيضا بكثرة التغيرات، فمثلا نجد أن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية كانت معدلاتها متذبذبة، فبعد ما كان معدلها سنة 1985 م % 60 أصبح % 50 سنة 1986 م، وانتقل إلى % 55 سنة 1988 م، وعاد إلى % 50 سنة 1991 م. فجل هذه الأسباب ميّزت النظام الجبائي بعدم الاستقرار، وجعلت من الهيكل الجبائي عائقا أمام التنمية الاقتصادية¹.

5-1 **ثقل العبء الجبائي**: إن تعدد الضرائب وارتفاع معدلاتها مثل الضريبة على الأرباح الشركات وأيضا معدل الرسم على رقم الأعمال والذي تطور بشكل كبير من سنة 1962 م إلى غاية 1991 م، أدى للضغط الكبير على خزانة المؤسسات رغم أن المستهلك هو الذي يتحمل أعباء الرسوم، إلا أن الرسم على تأدية الخدمات لا يمكن استرجاعه.

6-1 **نظام جبائي غير ملائم لمعطيات المرحلة الراهنة**: نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت الجزائر، والمعطيات الجديدة لاقتصاد السوق. أصبح النظام الجبائي السابق لا يتماشى مع التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وذلك راجع بالأساس إلى:

- عدم ملائمة الاهتلاك الخطي، ف هذا النظام لا يستجيب لمتطلبات المؤسسات التي تحتاج لموارد مالية خاصة في بداية نشاطها بسبب أن الاهتلاك الخطي لا يسمح باسترجاع قيمة الاستثمارات بسرعة، ول هذا أضاف المشرع الجزائري سنة 1989 م نظامين للاهتلاك وهما: الاهتلاك التصاعدي والاهتلاك التنازلي.

- لامركزية ضريبة B.I.C و T.A.I.C في المؤسسة، فقد كانت الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية تفرض على الوحدات وليس على المؤسسة، ولكن في قانون المالية لعام 1989 م، ومن خلال المادة (8) تم إلغاء ذلك، وأقر المشرع الجزائري أن ضريبة B.I.C تفرض على مستوى المؤسسة وليس على مستوى الوحدات.

¹ نظيرة قلادي، مرجع سابق ص 27.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

7-1 ضعف العدالة الجبائية: لقد ابتعد النظام الجبائي الجزائري عن منطق العدالة الجبائية، حيث م هما

ارتفع الدخل فالمعدل يبقى ثابت . بمعنى عدم خضوع هذه الدخول لمعدلات متصاعدة . كما أن هناك اختلاف في المعاملة الجبائية بين المؤسسات العمومية والخاصة، فنجد أن المؤسسات العمومية تستفيد من مزايا جبائية هامة عكس المؤسسات الخاصة .

8-1 ضعف الإدارة الجبائية: من بين الأسباب أيضا التي كانت وراء إصلاح النظام الجبائي الجزائري،

هي ضعف الإدارة الجبائية بسبب تدني المستوى التعليمي لموظفي الإدارة، وافتقار هذه الأخيرة للتقنيات المتطورة ووجود نوع من البيروقراطية، هذا ما أدى لعدم قدرة الإدارة الجبائية على تأدية مهامها بشكل جيد.

9-1 عدم فعالية الحوافز الجبائية في توجي ه الاستثمار: يعد الاستثمار من بين أهم العناصر المساهمة

في التنمية الاقتصادية، ولذلك فقد قامت الدولة بتشجيع الاستثمار من خلال منح بعض الحوافز الجبائية. لكن الحوافز التي كانت ممنوحة في إطار النظام الجبائي السابق لم تحقق الأهداف المسطرة بسبب قلتها، وبالتالي عدم فعاليتها و ذلك من خلال عدم توازن قطاع الاستثمار، بالإضافة لعدم التوازن الجغرافي للمؤسسات عبر التراب الوطني¹.

أما دوليا، فدوافع الإصلاح الجبائي مرتبطة بعدة تحولات هامة تعرضت لها الحياة الاقتصادية الدولية، وتشمل ما يلي :

- سيطرة النظام الرأسمالي والذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية؛

- أدت الثورة العلمية التكنولوجية لإعادة هيكلة الاقتصاد العالمي؛

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة؛

- أدت أزمة المديونية التي مسّت دول العالم الثالث لاستمرار أزمتها التنموية².

الفرع الثاني: أهداف الإصلاحات الجبائية

¹ نظيرة فلادي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة"، ص- ص 27-28.

² علي حنيش، "إشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة- دراسة في الجانب الضريبي للفترة 2003-2007"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص124.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

إن ما قامت به الجزائر من جبائية يهدف إلى تحقيق ما يلي¹:

- تحقيق العدالة الاجتماعية حيث تسعى الجزائر من خلال إصلاح منظومتها الضريبية إلى تحقيق قدر عال من العدالة الاجتماعية من خلال العدالة الضريبية وذلك بإستحداث ضرائب أكثر عدالة كالضرائب التصاعدية.
- إعادة توزيع المداخل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم.
- تخفيض العبء الضريبي على مستوى الأسر، حيث أدت الإعفاءات من الضرائب على الدخل على أصحاب الدخل المتدنية إلى إعفاء العديد من الأشخاص من ميسوري الحال وهو ما أدى إلى خروج شريحة كبيرة من القاعدة الضريبية.
- زيادة الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، بغية زيادة مرونة النظام الضريبي وتنشيط الإجراءات الإدارية، وبغية زيادة الأهمية النسبية للجبائية العادية ومحاولة إحلالها محل الجبائية البترولية.
- جذب الإستثمارات الأجنبية والمحلية بمنح حوافز إستثمارية من خلال تخفيض في معدلات الضرائب أو الإعفاء منها، والغرض من ذلك جذب الإستثمارات بما يساهم في تمويل المشاريع ونقل التكنولوجيا ورفع المستوى المعيشي من خلال فرص العمل وبالتالي التقليل من البطالة
- رفع الإيرادات الضريبية عن طريق زيادة نسبة الجبائية العادية وتخصيص إيراداتها لتغطية نفقات التسيير، وذلك نتيجة لتقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الجبائية البترولية، وكذا التمييز بين الضرائب العائدة للدولة وتلك العائدة للجماعات المحلية والغرض تمكين الأخيرة من الحصول على الموارد المالية من أجل النهوض بالتنمية المحلية.
- تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق ترقية الإدخار وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي، بالإضافة إلى خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنوع الصادرات.

المطلب الثاني: مجالات الإصلاحات الجبائية

هناك العديد من القضايا المتعلقة بالإصلاح الضريبي، التي تتطلب المراجعة، وأهم هذه القضايا حسب صندوق النقد الدولي تتمثل في لعمل على تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب، وكذا زيادة الإيرادات

¹ عناني أمينة، كياص خولة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على النشاط الاقتصادي دراسة حالة مديرية الضرائب ميلة- ، مذكرة الماستر في العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميلة، ص-ص 46-47.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

بهدف تخفيض عجز الميزانية، وذلك بالاعتماد على تخفيض عدد أسعار الضرائب على رقم الأعمال، و إدخال الضريبة على القيمة المضافة وإقرار ضريبة على أرباح الشركات و ضريبة تصاعدية على الدخل الشخصي ذات وعاء واسع. كما يمكن إجمال أهم مجالات الإصلاح الضريبي فيما يلي:¹

1- توسيع الوعاء الضريبي: يتم توسيع الوعاء الضريبي من خلال طريقتين، الأولى هي خلق أدوات جديدة لتشمل أنواعا جديدة من الضرائب على الدخل أو السلع الاستهلاكية أو الضرائب البيئية التي يكون الغرض الأساسي منها حماية البيئة أو فرض ضرائب على نشاطات القطاع غير المنظم من خلال مؤشرات خاصة تعكس نوع النشاط فيه ودرجته.

اما الطريقة الثانية فهي زيادة كفاءة النظام بما يسمح للوصول إلى شرائح لم تكن تغطي في السابق وفي الحقيقة فإن النوع الثاني هو المقصود في عمليات الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث يؤدي ضعف الجهاز الإداري المنظم لعملية فرض الضرائب وجبايتها إلى فقدان جزء كبير من الحصيلة الضريبية.

2- ترشيد معدل الضريبة: تأتي عملية ترشيد معدل الضريبة بعد توسيع الوعاء الضريبي في الحدود التي يسمح بها الجهاز الإداري للضرائب، ولكن كما هو معروف فإنه كلما زادت معدلات الضريبة زاد مقدار التعقيد الضريبي وزادت معه مشكلات التجنب والتهرب الضريبيين، لذلك فإن عملية الترشيح تعني بالدرجة الأولى تقليل الفوارق بين تلك المعدلات في الهيكل الضريبي، وقد دلت التجارب العملية في الدول النامية أن هناك ضغوطا كبيرة للقيام بعملية الترشيح هذه إذا ما زادت تلك المعدلات، ومن أهم متطلبات القيام بعملية الترشيح توافر المعلومات الدقيقة التي تسمح بالتفريق بين الأوعية الفرعية أو الجزئية المختلفة، وتعاني الدول النامية بوجه عام نقصا شديدا في هذه المعلومات ما ينعكس سلبا على هيكل المعدل الضريبي فيها.

3 - الاتساق بين الأدوات الضريبية: ضرورة النظر إلى النظام الضريبي بأكمله في سياق القيام بعملية الإصلاح، ذلك أن عملية إصلاح نوع واحد من الضرائب قد تكون على حساب نوع آخر، وعندما يفتقر الإصلاح إلى التنسيق والتتابعية فقد تحدث سلبيات تنعكس على مستوى الإيرادات والكفاءة، ومثال ذلك إجراء إصلاح للنظام الضريبي على الواردات قد تكون له آثار سلبية على ضريبة الاستهلاك من السلع والخدمات.

¹ بلقاسم يزير، أحمد رحامي، النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات، مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2017، ص 66-67.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

4- تحسين أداء الجهاز الإداري: دلت التجارب الدولية في هذا المجال على أهمية التناسق بين مستوى الإصلاحات الضريبية من ناحية ومدى فعالية الجهاز الإداري وقدرته على التكيف والتحسين السريع في الأداء من جهة أخرى، بل إن بعضهم أشار إلى أن مقدرة الجهاز الإداري على التصحيح والتكيف السريع تعد العنصر الحاسم في نجاح عملية الإصلاح أو فشلها خصوصا خلال مراحل التنفيذ الأولى.

المطلب الثالث: معوقات الإصلاحات الجبائية

تحيط بعملية الإصلاح الضريبي معوقات عدة ومنها ويمكن تلخيص هذه المعوقات في ما يأتي¹:

- 1) تنازع اهداف الاصلاح:** قد تتعارض اهداف السياسة الضريبية في الدولة وتباين معها النصوص الضريبية التي تتعلق بمهدف دون آخر، فبينما يكون الهدف العام للضرائب هو الحصول على إيرادات التمويل النفقات العامة ، فأن هذا الهدف المالي قد يتعارض مع المزايا التي يجب أن تتوافر لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية عن طريق تخفيض العبء الضريبي، وما يترتب عليه من نقص الايرادات الضريبية لذلك يتطلب الاصلاح تحديد الأهداف ذات الأولوية ودراسة اثارها في الاهداف الاخرى.
- 2) التعامل مع قطاعات يصعب فرض الضرائب عليها في كل مكان:** كالأعمال التجارية الصغيرة، بما في ذلك صغار المزارعين والمهنيين وفي بعض الحالات المؤسسات المملوكة للدولة، ولاسيما عندما تكون القدرة الإدارية وتقاليد الامتثال متدنية والاقتصاد غير الرسمي المنتشر في البلدان النامية، بما فيها (40%) اجمالي الناتج المحلي في المتوسط وحوالي (60%) في بلدان كثيرة ولكن هذا لا يعد في حد ذاته المشكلة ، اذ ان الكثير من عمليات التهرب الضريبي يقوم بها مهنيون مؤهلون وان افضل وصف لهذه القضية هو عدم الامتثال.

- 3) ضعف الايرادات وانخفاض الروح المعنوية للمكلفين :** وكلها عوامل مترابطة على نحو وثيق ، برغم انها ليست مقصورة على بلدان الدخل المنخفض فإنها مترسخة فيها ، وتقترن مؤشرات الفساد بانخفاض

¹ شيجي حسين، عتيق لعلی، سياسة اصلاح النظام الجبائي: دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، ماي 2022، ص 669-671.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

الدخل ، أن الفساد يعمل ضريبة في حد ذاته، ومن المحتمل أن يكون ضريبة تنازلية بوجه خاص، شأنه في ذلك شأن مؤشرات الحوكمة (ضعف حكم القانون) انعدام الاستقرار السياسي.

4) **الضغط على الإيرادات من جراء التحرير للتجارة:** بما في ذلك التكامل الاقليمي وتكثيف المنافسة الضريبية على المستوى الدولي وتزايد اهمية التعامل مع الخدمات الدولية ولكن نظرة لاستحالة اعتراضها على الحدود يصعب فرض ضرائب عليها ، ولاسيما عندما تعجز الادارات عن تجاوز الاعتماد الشديد على الضوابط المادية ويتعين ايلاء عناية اكثر انتظامه لتعويض خسائر الإيرادات الناجمة عن تحرير التجارة ، فما زالت الحوافز ولاسيما في مناطق التجارة الحرة تنال من الإيرادات المتأتية من ضرائب دخل الشركات فضلا عن صعوبات التعامل مع المنشآت المملوكة للدولة التي عرف عنها اساءة استخدام النظام الضريبي او تجاهله بكل بساطة.

5) **ضريبة الدخل الشخصي :** من المحتمل أن تظل غير مكتملة الأركان لبعض الوقت، ولكن التحرك صوب هياكل مجدولة بوضوح وانساق يمكن أن يسهم في الفعالية وتحقيق الانصاف .

6) **ضعف القدرة في مجال تحليل السياسة الضريبية:** إن من شأن زيادة الشفافية والتشاور بشأن المسائل الضريبية ولاسيما تحسين فعالية ووضوح الانفاق العام الممول من الضرائب ، أن تعزز الثقة التي يركز عليها الامتثال الضريبي الطوعي ، فضلا عن الالتزام السياسي المستمر الذي ينطوي على اعلى مستوى على اهمية اساسية للإصلاح العميق، الذي ينبغي عندئذ تدعيمه وتحسينه تحاشيا للرجوع الى الوراء

7) **نقص الموارد:** تعاني ادارات الضريبة سوء التخصيص وضعف مهارات المستوى المتوسط تحتاج ادارات الضريبة الى الاطمئنان بشأن وجود موارد كافية، وهذه الموارد التي تمتلكها الادارات لابد من توزيعها بعناية وكثير ما تكون المهارات الادارية والفنية على المستوى المتوسط ضعيفة ، وتشمل العناصر الرئيسة فهم طبيعة المكلف وتحديد مخاطر الامتثال للضريبة وكيف ينشأ اجراء القوانين واللوائح الضعيفة ، أو قصور القدرة الادارية والوضع بشأن المساءلة عن انشطة الامتثال للضريبة وتزويدها بموارد كافية وتحديد مؤشرات الأداء والتدابير التصحيحية المحتملة .

إن الالتزام السياسي عنصر أساس في الإصلاح ، فالإصلاح الضريبي الدائم يتطلب تغييرا مؤسسية عميقة كما تتطلب تعبئة الموارد بطريقة فعالة وعادلة تحلية مدروسة ومتأنية ومؤسسات وممارسات شفافة وتكون

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

مناقشة السياسات القائمة على الحقائق ذات الأهمية الفائقة لبناء توافق الاداء السياسي والاجتماعي والاقتصادي المطلوب لتحقيق الإصلاح.

المبحث الثالث: الرقمنة كتوجه إصلاحي لتحسين نظام الجبائية

تعد الرقمنة بصفة عامة من أهم الثورات التقنية المنجزة في العصر الحديث، حيث أدت التطورات في مجال التكنولوجيا، وابتكار تقنيات تكنولوجية جد متطورة إلى التفكير الجدي من قبل مختلف الدول والحكومات إلى الاستفادة من هذه التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت في تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة رقمية، وذلك في تسريع الأعمال.

المطلب الأول: لمحة عن رقمنة النظام الجبائي في الجزائر

سيتم فيه هذا المطلب القاء نظرة ولحمة عن مفهوم واهداف رقمنة النظام الجبائي

1- مفهوم الرقمنة

عرفت الرقمنة على أنها عملية استنساخ راقية تكمن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها و وعاءها إلى سلسلة رقمية *Chaine Numerique* ، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري و مكثي لتنظيم ما بعد المعلومات من أجل فهرستها و جدولتها و تمثيل محتوى النص المرقمن.

و قد عرفها القاموس الموسوعي للمعلومات والتوثيق على أنها عملية الكترونية لإنتاج رموز الكترونية أو رقمية، سواء من خلال وثيقة أو أي شيء مادي، أو من خلال اشارات الكترونية تناظرية .

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

فالرقمنة هي العملية التي يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صور، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي أو أي شكل آخر¹.

2- مفهوم رقمنة الإدارة

تعرف على أنها: "الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا"².

وتعرف كذلك بأنها: "العملية الإدارية القائمة على الإمكانيات المتميزة للأنترنيت وشبكات الأعمال في تخطيط

وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق أهداف الشركة"³.

كما تعرف بأنها: "هي استخدام الوسائل والتقنيات الإلكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان ويطل هذا المعنى حتى الأمور الإدارية".

وتعرف أيضا: "لا تقتصر على توفير الخدمات للمواطنين عن طريق الأنترنيت فحسب، بل يشمل المحاولات الدائمة للحصول على أجود خدمة في العلاقات الداخلية والخارجية من خلال الطرق الإلكترونية غير التقليدية في أي مكان وزمان دون تمييز أو إخلال بتكافؤ الفرص".

وهي أيضا "استراتيجية إدارية لعصرنة المعلومات، تعمل على تحقيق خدمات أفضل للمواطنين والمؤسسات، مع استغلال أمثل لمصادر المعلومات المتاحة في إطار إلكتروني حديث من أجل استغلال أمثل للوقت والمال والجهد وتحقيقا للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوب"⁴.

¹ صناعية جهان، دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2021-2022، ص 22.

² علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 32.

³ نجم عبود نجم، "الإدارة والمعرفة الإلكترونية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 158.

⁴ إلياس لوزري، محمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي - دراسة حالة موظفي مركز الضرائب جيجل - ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2021-2022، ص ص 7-8.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

3- تعريف رقمنة الإدارة الجبائية

لا يوجد تعريف محدد لرقمنة الإدارة الجبائية، حيث هناك العديد من التعاريف فهناك من عرفها على أنها : "استخدام هذه الأخيرة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال للقيام بمهامها ومسؤولياتها، بهدف تحسين خدماتها وتبسيط الإجراءات على المكلفين بالضريبة، ومنه توفير الوقت والجهد في انجاز الأعمال بهدف زيادة التحصيل الجبائي والإنقاص من حالات التهرب الضريبي"¹.

وتعرف كذلك أنها "الإطار الذي يتم من خلاله تنسيق ومزج الموارد المادية والمالية والبشرية لتحويل البيانات والمعطيات الجبائية، والتي تحول من مدخلات نظام المعلومات الجبائي إلى مخرجات، وهي المعلومة الجبائية لتحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة الجبائية"².

من خلال ما سبق يمكن أن نعرف رقمنة الإدارة الجبائية على أنها استغناء هذه الأخيرة عن مختلف التعاملات الورقية، والاعتماد على نظام معلومات إلكتروني يقوم بجميع الوظائف والأعمال الجبائية بشكل آني ومتسلسل، من أجل تحقيق جميع الأهداف المرجوة.

4- أهداف رقمنة النظام الجبائي

تسعى الإدارة الجبائية الى مجموعة من الأهداف من خلال التحول الى رقمنة الإدارة الجبائية وذلك من خلال³ :

- المساهمة في تخفيض الحصاص التي تتمثل مستحقات ضريبة للإدارة الجبائية لدى المكلف بالضريبة والتي يصعب تحصيلها، وبالتالي زيادة معدلات التحصيل الضريبي والحد من مشكل انعدام الثقافة الجبائية التي تعاني منه الإدارة الجبائية؛

- الامام الشامل بالمكلفين بالضريبة كل حسب وضعيته الخاصة او خصوصياته؛

¹ قنص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصنة الإدارة الجبائية"، (مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021، ص 218.

² أكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015، ص 17.

³ إلياس لوزري، محمد بوقريية، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال اعتماد تقنية التحصيل الإلكتروني؛
 - التكفل السريع بالانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية، او الانشغالات بحسن الاستقبال، وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية؛
 - سهولة وسرعة التعرف واكتشاف المكلفين بالضريبة الذين يثبت بارتكابهم للغش والتهرب الضريبي والذين يخلون بالتزاماتهم الجبائية؛
 - المعالجة السريعة الفعالة للكم الهائل من التصريحات الجبائية للمكلفين بالضريبة وفي آن واحد.
- كما أن هناك من يرى أن أهداف رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في ¹:
- رقمنة الوثائق لاستخدامها بين المصالح الداخلية والخارجية قصد تسهيل التسيير والتحصيل الضريبي الأرشفة والحفظ، إضافة إلى التحقيق في المعلومات الضريبية بأسرع وقت وأقل تكلفة؛
 - انشاء مراكز اتصال بين المصالح الضريبية والمكلفين، إضافة للقيام بالإجراءات الإدارية والتصريحات عن بعد والاستفادة من استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
 - المسح الضوئي للتصريحات الورقية وتجميعها في بنك معطيات؛
 - انشاء أنظمة قراءة آلية للمعطيات.
- كما انه هناك أيضا من يرى ان اهداف رقمنة الإدارة الجبائية تتمثل في ²:
- تمكين المكلف من الولوج الى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع؛
 - تجنب تنقلات المكلفين من أجل تقديم التصريحات الجبائية؛
 - الدفع عن طريق الأنترنت لمختلف الضرائب والرسوم؛
 - تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامة الجبائية؛
 - مساعدة المكلف الى الولوج الى استمارات التصريحات الجبائية المودعة والاطلاع عليها عن بعد.

¹ أحسن ركي، سمير عماري، "واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 1، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2020 ص 29.

² إلياس لوزري، محمد بوقريية، مرجع سابق، ص 12.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

المطلب الثاني: دوافع رقمنة النظام الجبائي

تتمثل أهم دوافع رقمنة الإدارة الجبائية في:

1- **تضخم عدد الهياكل الإدارية:** تعاني الإدارة الجبائية من تضخم عدد الهياكل الإدارية وتمثل مهامها، وهذا ما يتناقض مع الهدف المنشود والمتمثل في التواصل الى إدارة بأقل تكلفة. وفي هذا الشأن يرمي برنامج العصرية الى تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة¹.

2- **تدهور وضعية الهياكل الإدارية:** إن وضعية أكثر من نصف الهياكل الإدارية تتراوح بين المتوسط والسيئة، وأن ملكية بعضها لا تعود للمديرية العامة للضرائب، وهذا يضيف صورة سلبية على الإدارة الجبائية مما استدعى عملية عصرنتها بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم².

3- **استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي واتساع حجم الاقتصاد الموازي:** لقد نتج عن الانفتاح الفوضوي لاقتصاد السوق بروز ممارسات غير مهنية من طرف بعض الشركات والتجار، كعدم التصريح بأرقام الأعمال والأرباح المحققة والتلاعب بالفواتير بغية الغش والتهرب الضريبي، وهذا ما سبب خسارة للخزينة العمومية فيما يخص تحصيل الضرائب والرسوم.

وأمام خطورة هذا الوضع الذي بات يهدد الاقتصاد الوطني، وتواضع إمكانيات ووسائل إدارة الضرائب في إحصاء أنشطة الاقتصاد الموازي وأداء مهامها الرقابية لمحاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي والتي تنخرن بالاقتصاديات الوطنية، وكذا عجز الترسنة القانونية لوحدها عن معالجة هاته الآفتين، أصبح من الضروري عصرنة

¹ بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، (مجلة دراسات اقتصادية)، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021، ص 154.

² إلياس لوزري، محمد بوقريفة، مرجع سابق، ص 13.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

إدارة الضرائب من خلال خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي¹.

4- الفساد الإداري: إن انخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى موظفي الإدارات العمومية، والإدارة الجبائية منهم، ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الجبائية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممالي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم². ويمكن أيضا تلخيص أهم الدوافع التي أدت إلى رقمنة الإدارات الجبائية في النقاط التالية³:

- كثرة الشكايات بالنسبة للتحصيل الجبائي، وهذا الأمر الذي أدى إلى الارتباك وعدم الشفافية وهذا ما يؤدي إلى فقدان النظام الجبائي قيمته.
- غياب التنسيق الكامل للمعلومات والتفاعل بين مختلف المديرات الأمر الذي زاد من صعوبة تحديد دخل الأفراد وأصولهم؛
- غياب الإحصاء الضريبي الصحيح للوعاء، لوجود رغبة في عدم دفع الضرائب بسبب بيروقراطية قاتلة على مستوى هذه الضرائب، وهذا ما يستوجب القضاء عليها وعلى جميع التلاعبات؛
- نقص الشفافية والواقعية على التعاملات المتعلقة بتصريح المصنع والمستورد.

المطلب الثالث: مخطط و مضمون رقمنة النظام الجبائي الجزائري

لقد أثرت التحولات الرقمية غير المسبوقة التي شهدتها العالم على كافة نواحي الحياة وأسفرت على تحقيق العديد من المكاسب على صعيد الإنتاجية والتنافسية من خلال دورها في إعادة تشكيل طريقة أداء العديد من

¹ حراش إبراهيم، "عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2010-2021"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 167.

² بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021، ص 297.

³ إلياس لوزري، محمد بوقريية، مرجع سابق ص 14.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

القطاعات الإنتاجية والخدماتية، كما انعكست كذلك على أداء آليات العمل وأداء السياسات الاقتصادية الكلية ومن بينها السياسة المالية، وامتدادا لهذه التحولات اتجهت الجا زئر إلى رقمنة المالية العامة بهدف تطوير آليات أكثر كفاءة لتحصيل الإيرادات العامة وانفاقها، واستطاعت بذلك أن تحقق وفورات مالية كبيرة بما يحقق أهداف السياسات المالية.

ومن أجل إدراج الرقمنة الحديثة للمعلومات في الإدارة الجبائية، بدأت المديرية العامة للضرائب إلى وضع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الحديثة تساهم في تحقيق أهداف المالية العامة¹.

1- النظام المعلوماتي الجبائي SAP

يعتبر إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال على مستوى الإدارة الجبائية مرحلة هامة في مواصلة برنامج التحديث، لذا تمت الاستعانة بمكتب استشارة أجنبي لإطلاق مشروع جديد من خلال إعداد دفتر شروط يستجيب للاحتياجات الخاصة والمتطلبات التقنية المرتبطة من جهة وبالمهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب من جهة أخرى، وفي الأخير تم توظيف متعامل اسباني (أندرا سيطماس) من أجل اقتناء ووضع نظام معلوماتي يتكون من 23 حصة تبدأ من مرحلة التأطير وتنتهي في مرحلة الصيانة والضمان.

1-1 تعريف النظام المعلوماتي الجبائي SAP

هو نظام يتشكل من عدة وحدات مدمجة تستجيب في غالب الحالات لمتطلبات المهام الحرفية للإدارة الجبائية مع ضبط وتحديد الحل المعلوماتي والتكفل بالتطورات المعلوماتية الخاصة باحتياجات المهام الحرفية للمديرية العامة للضرائب، وتمت برمجته بأجهزة الإعلام الآلي الخاصة بها.

1-2 تنظيم مشروع النظام المعلوماتي الجبائي SAP

تم تنظيمه في عدة ورشات تتمثل فيما يلي:

¹ دبايلة فارس، محرز عادل، رقمنة الادارة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي- دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب (تبسة)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2022-2023، ص 13.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

- ورشة الاندماج الوظيفي: وتشكل من سبعة مجموعات عمل ترتبط مهامها بالمسارات الحرفية الكلية المنصوص عليها في دفتر الشروط كما يلي:

جدول رقم (1-2): مجموعات ورشة الاندماج الوظيفي

المجموعة	المهام
الأولى	استقبال المكلف بالضريبة
الثانية	تسيير الملف الجبائي للمكلف بالضريبة
الثالثة	تصفية الوعاء الضريبي
الرابعة	تحصيل وقبض الضريبة
الخامسة	الرقابة الجبائية
السادسة	معالجة المنازعات
السابعة	الإشراف على المهام

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الموقع الإلكتروني المديرية العامة للضرائب:

<https://www.dgi.mf.dz>، (تاريخ الاطلاع: 2024/02/02، التوقيت: الساعة 23.50)

- ورشة ترحيل واسترجاع المعطيات.
- ورشة الواجهات.
- ورشة الهندسة والهندسة التقنية.
- ورشة الإيرادات والتوزيع.
- ورشة التكوين.
- خلية التخطيط وإدارة المخاطر والتسيير الوثائقي¹.

¹ موقع المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz>، تاريخ الاطلاع 2024/03/28، 22:06.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

1-3 أهداف مشروع النظام المعلوماتي الجبائي

من بين الأهداف التي يسعى النظام المعلوماتي الجبائي SAP إلى تحقيقها كما يلي :

*تحكم أفضل في فئة المكلفين بالضريبة فيما يخص الأنشطة والأموال التي يتوفر عليها هؤلاء المكلفين.

*اللجوء إلى الإجراءات الحديثة لمعالجة المعلوماتية لكل المعطيات المرتبطة بفرض الضريبة على المكلفين بها وتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم.

*التكفل بالعمليات المتعلقة بالرقابة الجبائية والاجتهاد في معالجة القضايا النزاعية وتقديم الجداول الإحصائية الموجزة وهذا من أجل إعداد مؤشرات التسيير والنجاعة بصفة عاجلة وآلية.

*إدراج التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وخاصة تطبيق منظومة معلوماتية ناجعة.

1-4 الأهداف المنتظرة من النظام المعلوماتي SAP

يمكن تلخيص أهم الأهداف المرجوة من النظام المعلوماتي الجبائي SAP فيما يلي :

*التخفيف من حجم المهام المنفذة من طرف الأعوان.

*نزع الصفة المادية عن كل العمليات الجبائية ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وتأسيس الوعاء والتحصيل وكذا تسيير الملف الجبائي.

*ولوج كل الأعوان إلى المنظومة المعلوماتية من خلال التأهيلات المراقبة.

*التبادل السريع للمعلومات المتعلقة بالبيانات ما بين المصالح ومع المصالح الأخرى المؤسساتية من خلال تطوير الواجهات المتعددة.

*تقديم الجداول البيانية في وقت معقول يسمح بتقييم نجاعة المصالح من جميع الأوجه ومتابعة مستوى التحصيل حسب نوع الضرائب وتبعاً لكل قطاع نشاطي.

*تقديم معطيات موجزة ذات مصداقية من أجل إنجاز دراسات استشرافية والتحليل واتخاذ القرار.

*التحكم الأفضل في الموارد الجبائية.

*محااربة الاقتصاد الموازي وغير القانوني.

*مكافحة كل مظاهر الغش مهما كان نوعها.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

*تسهيل عملية ولوج المكلفين بالضريبة إلى حسابهم الجبائي من خلال شهادات الولوج المراقبة¹.

2- نظام المعلوماتي الجبائي " جبايتك " JIBAYA'TIC

يعد إنشاء نظام المعلوماتية للمديرية العامة للضرائب " جبايتك " خطوة هامة بالنسبة للإدارة الجبائية، وقد تم تحقيقه بفضل تعزيز القاعدة التكنولوجية وترقية الخدمات عن بعد وتحسين ظروف المؤسسات وتعزيز التحضر ورقمنة القطاع الجبائي، وقد تم أولا اقتراح خدمات بوابة " جبايتك " على المؤسسات التابعة للمديرية الولائية للضرائب وسيتم تعميمه تدريجيا ليشمل مراكز الضرائب والمراكز الجهوية للضرائب الأخرى وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

1-2 تعريف نظام المعلومات الجبائي " جبايتك "

جاء بلاغ وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب سنة 2013 على مستوى موقعها الالكتروني الذي جاء في نصه " تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعدا يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري انجازه (JIBAYA'TIC) جبايتك " وأصل مصطلح (JIBAYA'TIC) هو لفظ كلمة (جباية) باللغة العربية و (TIC) الموافقة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الاسمين المختصرين يبقى المستعمل بالحرك الرئيسي باعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له.

ويركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات " جبايتك " من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية.

¹ دبايلية فارس ومحرز عادل ، مرجع سابق ، ص 14.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

وبالتالي يعتبر نظام "جبائتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدافعي الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الانترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الانترنت مصحوبا بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة¹.

2-2 مزايا النظام المعلوماتي "جبائتك"

يمكن تلخيص المزايا التي يقدمها النظام المعلوماتي الجبائي "جبائتك" في النقاط التالية، والتي تشمل الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة:

2-2-1- فيما يخص الإدارة الجبائية

- التشغيل الآلي الكلي لجميع الإجراءات الإدارية بدءا من استقبال المكلف بالضريبة وصولا إلى الوعاء والتحصيل وتسيير الملف الجبائي.
- التبادل السريع للمعلومات بين المصالح ومع مختلف المصالح المؤسساتية من خلال تطوير واجهات متعددة.
- رقمنة عمليات تسيير المادة الضريبية.
- التشغيل الآلي لعمليات المحاسبة ويعني بها عمليات الخزينة وتوزيع الرسم على النشاط المهني والحساب الفعلي للمبلغ الرئيسي للتصريح والتعريف بالمكلفين بالضريبة.
- رقمنة التبليغات الموجهة للمكلفين بالضريبة مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض.
- الحصول على جداول في الوقت المناسب والتي من شأنها أن تسمح بتقييم أداء المصالح ومتابعة مستوى التحصيل حسب صنف الضرائب وقطاع النشاط.
- تقديم معطيات تلخيصية موثوقة للدراسات الاستشرافية والتحليلية واتخاذ القرارات.
- تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية.

2-2-2- فيما يخص المكلفين بالضريبة

- إجراء العمليات من المقرر مع المديرية العامة للضرائب وتجنب التنقلات من أجل تقديم التصريحات الجبائية.
- الولوج إلى الإدارة الجبائية 24/24 ساعة خلال كامل أيام الأسبوع.
- تزويد المكلف بالضريبة بالمعلومات حول رزنامته الجبائية المحينة مع التزاماته الجبائية.
- الولوج إلى الاستمارات التصريحية المودعة للمكلفين بالضريبة والاطلاع عليها.

¹ دبايلة فارس، محرز عادل، مرجع سابق، ص 15.

الفصل الأول: إصلاح النظام الجبائي الجزائري

- الدفع عن طريق الانترنت لمختلف الضرائب والرسوم.
- الاطلاع على الديون الجبائية الكلية.
- طلب الشهادات والامتيازات الجبائية.
- تقديم طعون (طعون ولائية، طعون التخفيض المشروط، وغيرها)¹.

خلاصة

تحتل رقمنة النظام الجبائي أهمية كبيرة في هذا العصر القائم على المعرفة و التحول الرقمي في جميع القطاعات بما فيها النظام الضريبي، حيث لابد على الدول النامية التي لازالت في مهد التحول الرقمي ركوب قطار الدول المتقدمة الرائدة له، و محاولة سد الفجوة الكبيرة التي بينها و بين هذه الاخيرة في هذا المجال، و بالتالي محاولة تحقيق متطلبات هذا التحول من النظام التقليدي الى النظام الحديث أهمها البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال، توفير جميع الخدمات و التعاملات اللازمة للتحول الرقمي، سن القوانين التشريعية التي تحكم الرقمنة، تزويد تدفق الانترنت و تحقيق التكلفة المناسبة، تأهيل الموارد البشرية و ارساء المبادئ العامة للثقافة الرقمية، و ذلك لتحقيق نظام ضريبي ذو كفاءة و فعالية، حيث أصبحت رقمنة النظام الضريبي احدى المؤشرات التي توجه المستثمر و احدى اليات الدول لجذب الاستثمارات اليها و تشجيعها.

¹ موقع المديرية العامة للضرائب، <https://www.mfdgi.gov.dz> ، تاريخ الاطلاع 2024/03/28، 22:06.

الفصل الثاني: أداء المنظومة

الجبائية المحلية

تمهيد

المبحث الأول: الأداء من المنظور التنظيمي

المطلب الأول: الفاعلية الجبائية

المطلب الثاني: التنظيم المركزي للمنظومة الجبائية

المطلب الثالث: التنظيم المحلي للمنظومة الجبائية

المبحث الثاني: الاداء من المنظور التمويلي

المطلب الأول: مصادر التمويل المحلي للمنظومة الجبائية

المطلب الثاني: مصادر أخرى للتمويل المحلي للمنظومة الجبائية

المطلب الثالث: استخدامات الجباية المحلية

المبحث الثالث: الأداء من المنظور الرقابي

المطلب الأول مدخل حول العملية الرقابية في التشريع الجبائي

المطلب الثاني: اشكال الرقابة الجبائية

المطلب الثالث: الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية

خلاصة

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

تمهيد

الأداء الجبائي هو مقياس لكفاءة وفعالية النظام الضريبي في جمع الإيرادات وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة. يتضمن الأداء الجبائي تقييم مدى تحقيق السياسات الضريبية لأهدافها في تحصيل الضرائب بكفاءة، وتقليل التهرب الضريبي، وتعزيز الامتثال الضريبي. ويعكس الأداء الجبائي جودة الإدارة الضريبية، وفاعلية الإجراءات الضريبية، والقدرة على تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين الا ان تحقيقها يتطلب وجود هياكل ومديريات تسهر على السير الحسن لعملية التحصيل الضريبي سواء على المستوى المركزي او المحلي ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها، يتطلب الأمر إعداد خطة هيكلية منظمة ومنسقة بعناية، تسمح بتكامل وتنسيق مختلف هياكل الرقابة الجبائية المنتشرة عبر التراب الوطن.

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المبحث الاول: الأداء من المنظور التنظيمي

المهمة التي تضطلع بها مصالح الرقابة الجبائية ليست بتلك بالسهلة، ويرجع ذلك إلى طبيعة وتعقيد هذه المهمة المتشعبة، فعملية الرقابة الجبائية تعد ضرورة ملحة أقرتها الوقائع العملية، نظرًا لارتباطها الوثيق بأحد أهم الموارد المالية لأي اقتصاد، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وغيرها، يتطلب الأمر إعداد خطة هيكلية منظمة ومنسقة بعناية، تسمح بتكامل وتنسيق مختلف هياكل الرقابة الجبائية المنتشرة عبر التراب الوطن

المطلب الاول: الفاعلية الجبائية

لا يمكن أن يتصف أي نظام جبائي بالفاعلية إذا لم يحقق النتائج المرجوة منه سواء كانت اجتماعية أو إقتصادية أو مالية، لذلك فإن الفاعلية الجبائية تعني عند الكثير بأنها القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة.

1-تعريف الفاعلية الجبائية

حسب Annie Vallée تعتبر الضريبة الجد فاعلة نظريا هي التي لا يمكن تحصيلها والتي لا تشوه هيكل الأسعار النسبية والتي لها أثر الدخل وليس أثر الإحلال اما Bernard Salanie فيرى أن الفاعلية الجبائية تكمن في التوزيع العادل للإيرادات ، وبالتالي فإن المشكل الذي يقف عائق أمام الفاعلية الجبائية هو البحث عن المعدلات الضريبية التي تجعل الدولة تحصل أكبر قدر ممكن من الإيرادات تمكنها من الوصول إلى الرفاهية التامة للمجتمع، وهناك من يرى أن المعدل الأمثل للضريبة ينظر إليه من زاويتين فمن الناحية الاقتصادية يعتبر المعدل الضريبي أمثلا عندما يجعل الناتج المحلي الخام في أعلى مستوياته، أما من الناحية المالية فإن المعدل الأمثل هو ذلك المعدل الذي يجعل الحصيلة الضريبية في أعلى مستوياتها.¹

2-تقييم الفاعلية الجبائية

وهناك من وضع نموذجا يمكن من خلاله تقييم الفاعلية الجبائية وهذا النموذج يتكون من أربعة عناصر وهي :

- الإستقرار والذي يمثل استقرار التشريعات والقوانين و هياكل الإدارة الضريبية.
- التكامل : وتعني قدرة الإدارة الضريبية على الربط بين هياكلها وتفادي الصراع بين الموظفين بما توفر لهم من إتصال وعلاقات

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومة للنشر، ط 2، الجزائر، 2003 ص 25

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

- رغبة العاملين : وتعني إرادتهم في الاستمرار والتفاني في العمل، وهذا يتأتى من خلال إشباع حاجات العاملين
 - التحصيل : وهو النتيجة النهائية التي تسعى الإدارة الضريبية إلى تحقيقها.¹
- مما سبق تبين أن الفعالية الجبائية تعني القدرة على النجاح في تحقيق الأهداف المتوخاة ومع ازدياد الدراسات الخاصة بالفعالية الجبائية نجد أن هناك من حدد ما يقارب ثلاثين معيارا لقياس هذه الفعالية وتحديدتها نذكر منها :
- مردودية الموظف ، الغياب عن أوقات العمل ، التخطيط ووضع الأهداف التأكيد على التكوين والتدريب المهارات الإدارية الخاصة بإدارة المعلومات، قيمة الموارد البشرية، نسبة التحصيل ، الإجماع على الهدف الروح المعنوية للعمال ، الإمكانيات المتاحة ، التشريعات المسطرة لتحقيق الأهداف ، خفض التكاليف .

المطلب الثاني: التنظيم المركزي للمنظومة الجبائية

تتمثل الأجهزة المختصة حاليا بالرقابة الجبائية على المستوى المركزي في مايلي:

1- مديرية الأبحاث والمراجعات

التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-288 الصادر في 13 / 07 / 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية، وقد جاءت هذه المديرية لتدعم باقي المديريات الأخرى في الرقابة الجبائية على المستوى الولائي، والتي هي تحت غطائها كما أن اختصاصها يمتد عبر التراب الوطني، وتنحصر مهامها في تحديد اختيار برنامج مسبق لانتقاء الملفات الجبائية، وهذا باقتراح من مفتشيات الضرائب المعنية بالملفات ثم المديرية الولائية الفرعية للرقابة الجبائية لتصادق على البرنامج المقترح أو تعديله، كما تسند لمديرية الأبحاث والمراجعات مهمة الرقابة الجبائية بتوفر شرط مستوى رقم الأعمال للأربع السنوات الأخيرة محل التدقيق، على أن يتجاوز 4.000.000 دج سنويا بالنسبة لمقدمي الخدمات، ورقم أعمال 10.000.000 دج سنويا بالنسبة للمؤسسات الأخرى، أما الهدف الرئيسي لهذا الجهاز هو مكافحة التهرب الضريبي واسترجاع حقوق الخزينة العمومية بوضع استراتيجية عمل لذلك كالتالي:

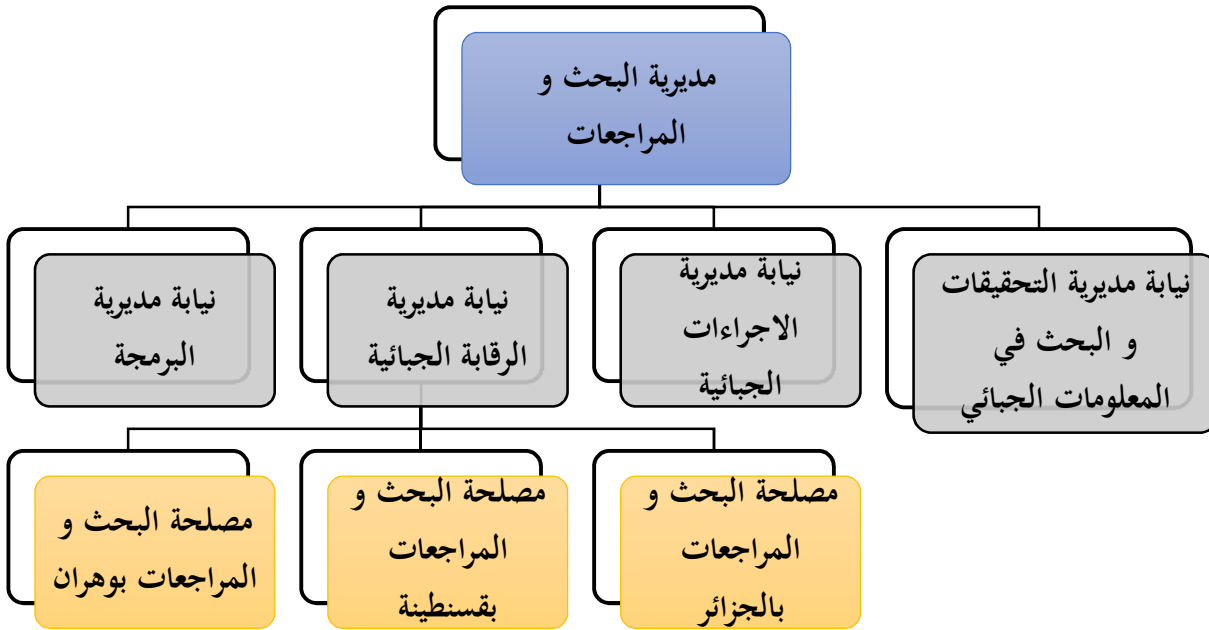
- الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي مما يستوجب الأولوية في برمجة الملفات الضخمة.
- جعل الرقابة أكثر شفافية لحماية امتيازات الخزينة العمومية من جهة وحقوق المكلفين من جهة أخرى .
- إجراء سلسلة من العمليات التقييم أداء المصالح الجبائية هدف رفع نوعية التدقيق إلى أفضل مستوى

¹ نفس المرجع ص 27

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

- الالتزام والعمل بجدية وكفاءة عالية في عمليات التدقيق لتساهم من تقليل المنازعات الجبائية.¹
- في حين الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات يحتوي على أربع مديريات فرعية على المستوى المركزي وثلاثة مصالح خارجية على المستوى الجهوي كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لمديرية الأبحاث والمراجعات



المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد/59، مؤرخة في 2006/09/24، ص9.

وتتمثل مهام هذه المديرية فيما يلي:²

- التعريف بالعمليات الواجب تدقيقها من أجل تجميع واستغلال و مراقبة استعمال المعلومات المتوفرة .
- البرمجة المضبوطة على المستوى الوطني لكل مراجعة أو بحث متعلق بمختلف التحقيقات الجبائية .
- التوجيه والتعاون وتقييم نشاطات مصالح المراجعات المتواجدة على المستوى الجهوي والمحلي .
- تنفيذ برامج المراجعات مع مراقبة ومتابعة دورية للأنشطة التي تضبط من المديرية

¹ مزاوي مروي، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر،

2022/2021 ص 18

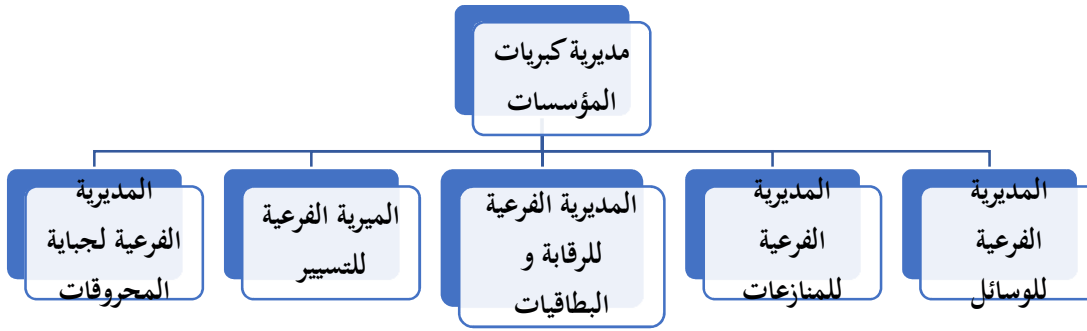
² مزاوي مروي، مرجع سبق ذكره ص 19

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

2- مديرية كبريات المؤسسات

تعتبر مديرية كبريات المؤسسات حديثة النشأة مقارنة بباقي المصالح الجبائية الأخرى، وجاء إنشاؤها تلبية لدواع وأغراض خاصة تتماشى وطبيعة الاقتصاد الجزائري، الذي يتميز بتمركز أكبر المداخل ضمن عدد محدود من المؤسسات الكبرى، في سنة 2002 ، ولأن هذا النوع من الهيئات الجبائية، تم إنشاء مديرية كبريات المؤسسات ذو اختصاص جبائي، أي يقتصر على مراقبة كبريات المؤسسات فقط، فهي تتمتع بصلاحيات على المستوى الوطني، وإضافة إلى هذا فهي المسؤولة عن تسيير كل المهام الجبائية معاً¹، تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمسة (5) مديريات فرعية موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم (2-2): هيكل مديرية كبريات المؤسسات



المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 06-327، مؤرخ في 18/09/2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد/59، المادة 04، ص 08.

تتكفل مديرية كبريات المؤسسات فيما يخص المؤسسات الخاضعة لمجال اختصاصها، بمهام الوعاء التحصيل والمراقبة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق الأشخاص الطبيعيين والمعنويين والمجمعات المشكلة بقوة القانون أو فعليا أو الكيانات مهما يكن شكلها القانوني، ومهما كان محل مؤسستها الرئيسي أو مديرتها الفعلية أو مقرها، ويمكن حصر مهام مديرية كبريات المؤسسات في المجالات التالية:

¹ سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية . دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012، ص 86

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

جدول رقم (2-1): مهام مديرية كبريات المؤسسات

المجال	المهام
الوعاء	- تمسك وتسير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛ - تراقب الملفات حسب كل وثيقة؛ - تتكفل بملفات تعويض قروض الرسوم؛ - إصدار الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتنفيذ عمليات التسجيل والطابع وتعينها وتصادق عليها
التحصيل	- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛ - المراقبة المسبقة وتصفية حساب التسيير؛ - التمويل بالطابع ومسك محاسبتها.
الرقابة	- تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات؛ - تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى المكلفين بالضريبة وتقيم نتائجها.
المنازعات	- تدرس التظلمات وتعالجها؛ - تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛ - تعالج طلبات التخفيض الإداري.
تسيير الوسائل:	- تعد الإجراءات المتعلقة بالاعتمادات والتصفية، والأمر بصرف نفقات التسيير والتجهيز مهما كانت طبيعتها وتسهر على تنفيذها وتحيينها؛ - تضمن تسيير المستخدمين وتقييم الاحتياجات من الوسائل المادية والبشرية والتقنية وتعد التقديرات الميزانية المطابقة لذلك؛ - توظف وتعين المستخدمين الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم

المصدر: من اعداد الطالبات

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المطلب الثالث: التنظيم المحلي للمنظومة الجبائية

يتم تنظيم المنظومة الجبائية محليا كالتالي:¹

• المديرية الولائية للضرائب

توجد على مستوى كل ولاية مديرية ولائية للضرائب، تُعنى بالإشراف على مراكز الضرائب والمراكز الجوية للضرائب والعمل على تطبيق أحكام التنظيم والتشريع الجبائي على مستوى الولاية وتتكون من خمس مديريات فرعية.

• مركز الضرائب

مهمة هذا الهيكل هي تسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي الضريبة على أرباح الشركات والأشخاص الطبيعيين المحققين لأرباح تجارية وصناعية، ويتكون كل مركز ضرائب من ثلاث مصالح وقبضة: المصلحة الرئيسية للتسيير تتكفل بالملفات الجبائية في مجال الوعاء والمراقبة ومتابعة الامتيازات الجبائية.

— مصلحة المراقبة والبحث تُعنى بمراقبة تصريحات المكلفين على أساس المستندات والقيام بالرقابة في عين المكان.

— مصلحة المنازعات وتضطلع بدراسة الطعون ومتابعة المنازعات المقدمة للقضاء الإداري.

— قبضة الضرائب، هي مكلفة بتحصيل الضرائب والرسوم وتنفيذ التدابير الخاصة بالتحصيل الجبائي للضريبة.

• المركز الجوي للضرائب

يتولى هذا الهيكل إدارة الملفات الجبائية للمكلفين الخاضعين للنظام الجزائي (الضريبة الوحيدة الجزائية)، وكذا المكلفين الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي (باستثناء المداخل الصناعية والتجارية والضريبة على الأجور والخاضعين للرسم العقاري على الملكيات المبنية وغير المبنية. ويتكون المركز الجوي من ثلاث مصالح وقبضة المصلحة الرئيسية للتسيير، تتكفل بإحصاء الممتلكات وتسيير الأوعية الضريبية، وكذا استلام التصريحات الضريبية ومراقبتها شكليا وتتكون من مصلحة جباية الأنشطة التجارية والحرفية، مصلحة الجباية الزراعية، مصلحة الجباية العقارية ومصلحة جباية المداخل غير الربحية والأجور

— المصلحة الرئيسية للمراقبة والبحث تتولى الرقابة المعمقة للتصريحات.

— المصلحة الرئيسية للمنازعات تكلف بدراسة الطعون والمنازعات

¹ الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب بتصرف <https://www.mfdgi.gov.dz>، تم الاطلاع عليه يوم 2024/06/14 على الساعة

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

– القباضة: تعنى بقبض مبالغ الضريبة المسددة تلقائيا وكذا تنفيذ إجراءات التحصيل الجبري للضريبة

المبحث الثاني: الاداء من المنظور التمويلي

تعتبر الجباية أهم صورة الإيرادات العامة التي تقوم بتغطية النفقات العامة، وتعد أداة لتوجيه سلوكيات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان الاستقرار السياسي حيث تلعب الإيرادات الجبائية أو الضريبة دورا هاما في تمويل الميزانية العامة للدولة، كما تستخدم في رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتوجيه الموارد الاقتصادية لاستغلالها إضافة إلى ذلك اعتبارها وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

المطلب الاول: مصادر التمويل المحلي للمنظومة الجبائية

جاء الإصلاح الجبائي ليواكب الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات من جهة و لكثرة عيوب النظام القديم من جهة أخرى، و يسعى النظام الجبائي الجديد إلى توسيع الوعاء الضريبي ليشمل ضرائب جديدة وبمعدلات مخفضة لزيادة الإيرادات و تبسيط الإجراءات وتقليص الإعفاءات و تشجيع الاستثمارات في القطاعات المنتجة. وقد ارتكز هذا النظام على ثلاث ضرائب أساسية و هي ضريبة الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة.

1. الضريبة على الدخل الاجمالي

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الاشخاص الطبيعيين تسمى الضريبة على الدخل الاجمالي ، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الاجمالي للمكلف بالضريبة ، يتكون الدخل الصافي الاجمالي من مجموع المداخيل الصافية للفئات او الأصناف التالية¹:

- الأرباح المهنية.
- المدادخيل الفلاحية.
- المدادخيل الناتجة عن تأجير العقارات المبنية وغير المبنية.
- ربوع رؤوس الاموال المنقولة.
- الرواتب والاجور.
- فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية.

¹ إسماعيل ميثم لعبي، المالية العامة : مقايضات الكفاءة والعدالة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2016، ص 167

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

2. الضريبة على ارباح الشركات

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الارباح والمداحيل التي تحققها الشركات وغيرها من الاشخاص المعنويين تسمى بالضريبة على ارباح الشركات¹، حيث يمكن ذكر مجالات تطبيق الضريبة على ارباح الشركات كالتالي :

- تخضع الضريبة على ارباح الشركات كل الشركات مهما كان شكلها وغرضها الا هذه الشركات والهيئات
- شركات الاشخاص وشركات المساهمة إلا إذا اختارت هذه الشركات الخضوع للضريبة على ارباح الشركات والشركات المدنية التي لم تتكون على شكل شركة بالأسهم ، باستثناء التي اختارت خضوعها للضريبة على ارباح الشركات.

-هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

-مؤسسات وهيئات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

-الشركات المنحزة للعمليات والمنتجات.

تخضع المداحيل من الارباح الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات إلى اخضاع ضريبي محدد من الضريبة².

وتحدد الضريبة على ارباح الشركات كالاتي:

- 19% بالنسبة لأنشطة انتاج السلع.
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والاشغال العمومية والري والأنشطة السياحية باستثناء وكالات السياحة والاسفار.
- 26% بالنسبة لأنشطة الأخرى.

3. الرسم على القيمة المضافة³

الرسم على القيمة المضافة هو ضريبة عامة على الاستهلاك، ويعتبر من الضرائب غير المباشرة ، تكون المؤسسة مطالبة بتسديدها بمجرد وقوع الحدث المنشئ الذي يختلف حسب نوع العمليات المحققة سواء حدثت في الداخل عند الاستيراد او التصدير.

¹ صالح بزة، امينة بن خزناسي، جباية المؤسسة، دار الباحث، ط 1 ، 2020 ، ص ص 45-46

² المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الماثلة قانون المالية 2020

³ ادري عدنان ، التحصيل الضريبي للإدارة الجبائية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص ص 6-7

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

يخضع الرسم على القيمة المضافة على العمليات التي تكتسي طابعا صناعيا او تجاريا او حرفيا والتي تقوم بها الاشخاص ويعتبر خاضع للضريبة كل شخص يقوم بعمليات موجودة في الرسم على القيمة المضافة سواء اجرت هذه العمليات التسديد بصفة فعلية او كانت معفية وهي:

- **العمليات الخاضعة للضريبة وجوبا:** يطبق الرسم على القيمة المضافة وجوبا وبصفة الزامية على العمليات التالية:

- العمليات المتعلقة بالسلع كالمبيعات التي يقوم بها المنتجون والمستوردون وتجار الجملة وعمليات بناء العقارات من اجل بيعها في إطار بناءات الترقية العقارية او السكنات الاجتماعية.
- اداء الخدمات كعمليات النقل للبضائع والاشخاص والعمليات المنجزة من قبل البنوك وشركات التأمين.
- المتاجرة في الاشياء المستعملة غير الادوات والمكونة كليا او جزئيا من الاشياء الثمينة.

- **العمليات الخاضعة للضريبة اختياريا:** يجوز للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين نشاطهم خارج مجال تطبيق الرسم ان يختاروا وبناء على تصريح منهم لاكتساب صفة المكلفين بالرسم على القيمة المضافة ويحصلون على سلع وخدمات:

- التصدير
- الشركات البترولية
- المكلفين بالرسم للآخرين
- المؤسسات التي تتمتع بنظام المشتريات بالاعفاء

يحدد معدل الرسم على القيمة المضافة كالتالي :

- المعدل المخصص للرسم على القيمة المضافة 9 % ويطبق هذا المعدل على المنتوجات والمواد الغذائية الضرورية وذات الاستعمال الواسع ، المنتوجات الفلاحية ومنتوجات الحرف التقليدية والسلع التجهيزية.
- المعدل العادي للرسم على القيمة المضافة 19 % ويطبق على باقي السلع عدا المعفاة منها .

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المطلب الثاني: مصادر أخرى للتمويل المحلي للمنظومة الجبائية

هناك عدة مصادر أخرى للتمويل المحلي للمنظومة الجبائية على غرار المذكورة سابقا ونذكر منها:

1. الضريبة الجزافية الوحيدة

هي ضريبة تفرض على الاشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا صناعيا او تجاريا او حرفيا وعلى التعاونيات الحرفية ، والتي رقم اعمالها السنوي لا يتجاوز 15000000 دج باستثناء التي اختارت الخضوع للنظام الحقيقي ومن الأنشطة الخاضعة للضريبة الجزافية الوحيدة:

- أنشطة الترقية العقارية وتقسيم الاراضي.
- أنشطة استرداد السلع والبضائع الموجهة لإعادة البيع.
- الأنشطة الممارسة من طرف الوكلاء.
- الأنشطة الممارسة من طرف العيادات والمؤسسات الصحية الخاصة.
- أنشطة الاطعام والفندقة.
- القائمين بعمليات إعادة وتكرير المعادن وتجار الذهب والبلاطين.
- الأشغال العمومية والري والبناء.

يطبق نظام الضريبة الجزافية الوحيدة عند تأسيس الضريبة المستحقة التي يتم خلالها تجاوز حد رقم الاعمال المنصوص لهذا النظام ويتم تأسيس هذه الضريبة تبعا لهذه التجاوزات.

عندما يكون المكلف بالضريبة باستغلال في مناطق مختلفة وفي آن واحد عدة مؤسسات او متاجر او اماكن أخرى لممارسة نشاط ما، تعتبر كل واحدة منها مؤسسة مستقلة بصفة أخرى وتكون في كل الحالات خاضعة للضريبة بصفة منفصلة بما ان رقم الاعمال الكلي المحقق لمجموع الأنشطة الممارسة لا يتجاوز حده 15000000 دج.

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

في حالة العكس يمكن للمكلف بالضريبة اختيار الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي لحمل مداخله، وهي ضريبة سنوية تفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتفرض على الدخل الصافي الاجمالي¹.

2. الرسم على النشاط المهني

يعتبر الرسم على النشاط المهني من الضرائب المباشرة ، نظرا لعدم استفادة المكلف بالضريبة من خدمات متعلقة بالتسديد ، إضافة إلى تحمل عبء الضريبة من قبل المكلف بدفعه دون امكانية تحميله إلى شخص آخر.² يطبق معدل الرسم النشاط المهني كالآتي:

- 2% بالنسبة لقطاع الانتاج
- 3 % بالنسبة لنشاط نقل المحروقات

كما يفرض الرسم على النشاط المهني على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا او تجاريا، حيث لا تأخذ حالة المؤسسة ولا النتيجة التي حققتها، أي ان المكلف مطالب بدفع هذه الضريبة سواء حقق ربح او خسارة ، وعليه فان المداخل تكمن في الإيرادات الاجمالية التي يحققها المكلفون بالضريبة الذين يمارسون نشاطات تخضع ارباحه للضريبة على الدخل الاجمالي في صنف الارباح الصناعية والتجارية او الضريبة على ارباح الشركات ويقصد برقم الاعمال مبلغ الإيرادات المحقق على جميع عمليات البيع او الخدمات او غيرها التي تدخل في اطار النشاط المذكور سابقا ، غير انه تستثنى العمليات التي تنجزها وحدات من نفس المؤسسة فيما بينها في مجال تطبيق الرسم . وتم الغاؤها في قانون المالية 2024.

3. رسم التطهير

يؤسس لفائدة البلديات التي تشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وهو رسم سنوي وذلك على كل الملكيات المبنية،³ يحدد مبلغ الرسم على النحو الآتي:

- ما بين 500 دج و 1000 دج، على كل محل ذو استعمال سكني
- ما بين 1000 دج و 10000 دج، على كل محل ذو استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه
- ما بين 5000 دج و 20000 دج، على كل ارض مهيأة للتخييم والمقصورات
- ما بين 10000 دج و 100000 دج، على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري.

¹ لطفى شعباني ، جباية المؤسسة ، دار التعليم والتكوين ، الجزائر 2017 ص ص 48-49

² لطفى شعباني ، جباية المؤسسة، ذكره ص ص 198 – 199

³ المادة 263، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، سنة 2012

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

4. الرسم على الحفلات

عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه المكلف المعني بإقامة حفل الى القابض البلدي بالشكل التالي:¹

- من 500 الى 800 دينار جزائري عن كل يوم عندما لا تتعدى مدة الحفل الساعة السابعة مساء؛
- من 1000 الى 1500 دينار جزائري عن كل يوم اذا امتدت مدة الحفل الى ما بعد الساعة السابعة مساء.

يحصل كليا لفائدة البلديات (أي بنسبة 100%) ويحدّد مبلغه رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد مداولة المجلس وموافقة السلطة الوصية.

5. رسم الإقامة

يفرض على كل شخص غير مقيم بالبلدية المعينة، وهو رسم خاص بالبلديات السياحية فقط، ويتراوح ما بين 10 و 20 دينار جزائري للشخص الواحد في اليوم، ولا يتعدى 50 دينار جزائري عن الأسرة. يحصل كليا للبلديات (أي بنسبة 100%)، ويحدّد مبلغه رئيس المجلس الشعبي البلدي بعد مداولة المجلس وموافقة السلطة الوصية.²

6. الرسم الخاص على رخص العقارات³

يفرض هذا الرسم على كل شخص يرغب في الحصول على رُخص العقارات، والمتمثلة في: رخص البناء، رخصة تقسيم الأراضي، رخصة الهدم، شهادة المطابقة والتجزئة العمران، ويؤسس لصالح البلديات فقط، (أي بنسبة 100%).

7. الرسم الخاص على الإعلانات والصفائح المهنية

خصص هذا الرسم كليا لفائدة البلديات (أي بنسبة 100%)، ويفرض على الإعلانات والصفائح المهنية باستثناء تلك المتعلقة بالدولة والجماعات الإقليمية، أو الحاملة للطابع الإنساني.⁴

¹ قطاف نبيل، دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، مذكرّة شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2008/007 ص 53

² قطاف نبيل، مرجع سبق ذكره ص 53

³ نفس المرجع ص 54

⁴ نفس المرجع ص 55

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المطلب الثالث: استخدامات الجبائية المحلية

تستخدم الحكومة الجزائرية العوائد الجبائية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين، مع التركيز على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كالتالي:¹

1. البنية التحتية والمشاريع العامة:

- العوائد الجبائية تُستخدم بشكل رئيسي في تحسين البنية التحتية الأساسية مثل الطرق والجسور. تشمل هذه المشاريع أيضاً بناء شبكات المياه ومرافق الصرف الصحي، مما يساهم في تحسين الربط اللوجستي بين المدن والقرى. الهدف هو دعم التنمية المحلية وتحفيز النمو الاقتصادي في المناطق المختلفة من البلاد.

2. التعليم والبحث العلمي:

- يُخصص جزء كبير من العوائد الجبائية لتطوير نظام التعليم، بما في ذلك بناء وتجهيز المدارس والجامعات. يتم تحسين البنية التحتية التعليمية وتوفير المعدات الحديثة والتكنولوجيا التعليمية. كما يُدعم البحث العلمي لتعزيز الابتكار وتطوير الحلول التكنولوجية المحلية.

3. الرعاية الصحية

- تُستثمر العوائد الجبائية في تحسين البنية التحتية الصحية، بما في ذلك بناء وتجهيز المستشفيات والمراكز الصحية. يتم توفير الخدمات الطبية الأساسية والمتقدمة، وضمان توفر الأدوية والمعدات الطبية الحديثة. يتم أيضاً تدريب وتأهيل الكوادر الطبية لتعزيز كفاءتهم وجودة الرعاية الصحية المقدمة.

4. الأمن والدفاع*:

- تُخصص العوائد الجبائية لتعزيز الأمن الوطني والدفاع عن البلاد. يتم تحسين التجهيزات العسكرية وتدريب القوات الأمنية لتعزيز قدراتهم في مواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية. يُعزز ذلك الاستقرار والأمن العام في البلاد، مما يساهم في خلق بيئة ملائمة للاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

¹ عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن، سنة 2007، ص 84 بتصرف

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

5. التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

- يُستخدم جزء كبير من العوائد لدعم المشاريع الاقتصادية التي تعزز النمو المستدام وتخلق فرص عمل. يشمل ذلك دعم الصناعات المحلية، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتنمية البنية التحتية الاقتصادية لتعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد.

6. الدعم الاجتماعي والتنمية المجتمعية:

- تُستخدم العوائد الجبائية لتقديم الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة والمحتاجة، من خلال برامج الحماية الاجتماعية والمساعدات المالية المباشرة. يشمل ذلك توفير المساعدات النقدية والغذائية، وتعزيز فرص التعليم والتدريب المهني لتحسين مستويات المعيشة.

7. البيئة والطاقة المتجددة:

- يُخصص بعض الإيرادات لدعم مشاريع الحفاظ على البيئة، مثل تنظيف الشواطئ والغابات، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام. كما يُستثمر في تنمية الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتحسين جودة الهواء والبيئة بشكل عام.

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المبحث الثالث: الأداء من المنظور الرقابي

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم أجهزة مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتعمل على الحد من انتشارهما وغايتهما تتمثل في مراقبة مدى حقيقة التصريحات الجبائية المصرح بها من طرف المكلف بالضريبة وتهدف عملية الرقابة الجبائية إلى تحقيق مهمة رئيسية تكمن في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة من الإيرادات الواجب تحصيلها من جباية الضرائب من جهة وتطبيق سياسة قواعد الضريبة تطبيقاً عادلاً بين الأفراد

المطلب الأول مدخل حول العملية الرقابية في التشريع الجبائي

العملية الرقابية في التشريع الجبائي تمثل جزءاً أساسياً من نظام الضرائب في أي دولة، حيث تهدف إلى ضمان الامتثال بالقوانين الضريبية وتحقيق العدالة الضريبية والتوازن الاقتصادي

1- تعريف الرقابة الجبائية

هناك عدة تعاريف للرقابة الجبائية منها:

- **تعريف (1):** "مجموعة من العمليات غايتها تتمثل في مراقبة التصريحات الجبائية المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة ومقارنتها بالحاسبة"¹.
- **تعريف (2):** "الرقابة الجبائية هي تشخيص محتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقيق من هذا المحتوى مع الإثباتات والتصريحات المقدمة"².
- **تعريف (3):** "هي فحص لكل التصريحات وكل سجلات وثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام، الاستفسار والاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات و الوثائق المرفقة بها"³.

¹ بن عمارة منصور إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011، ص 13

² ولهمي بوعلام، إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية، حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أكتوبر 2009، ص 6

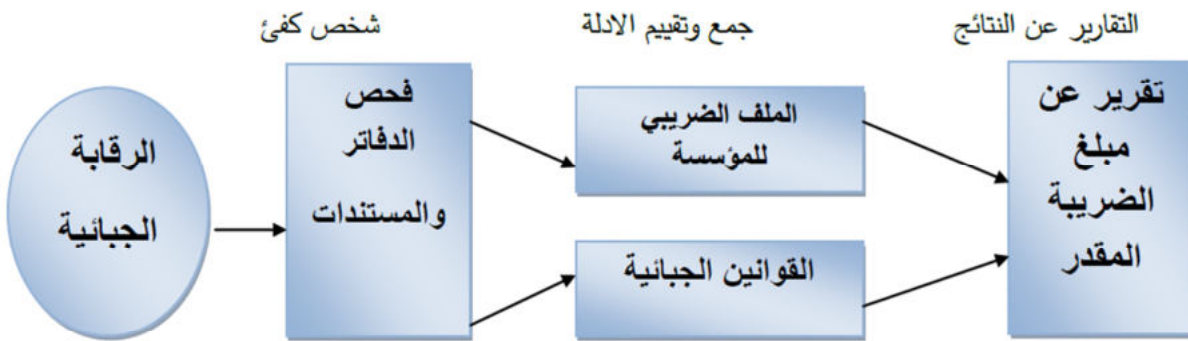
³ سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011، ص 47

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

– **تعريف (4):** "أن الرقابة الجبائية هي مفهوم قانوني ويمكن تعريفها على أنها السلطة المخولة للإدارة الجبائية بمراقبة التصريحات والوثائق المستعملة لتحديد كل ضريبة أو رسم أو حق أو إتاوة، من أجل اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء المرتقبة من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا فحص المحاسبة مهما كانت الدعامة المستعملة لحفظ الوثائق"¹.

ومنه يمكن القول أن الرقابة الجبائية هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الأجهزة المكلفة بالرقابة الجبائية للتأكد من صحة ومصادقية التصريحات والمعلومات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة في إطار قوانين محددة تهدف إلى التقليل من التهرب الضريبي وكل التجاوزات الجبائية المهددة لاستقرار و تنمية الاقتصاد الوطني² يمكن تلخيص مفهوم الرقابة الجبائية في الشكل التالي:

شكل رقم (2-3): الرقابة الجبائية



المصدر: مجدول محمد نجيب، يوسف اسلام، "الرقابة الجبائية واثرها على التحصيل الضريبي"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في المحاسبة والمالية دراسة حالة بولاية البويرة، فرع مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، 2018-2019، ص 05.

¹ عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري (تحديث قانون المالية 2009) مطبعة مزوار، طبعة الأولى، سنة 2009، ص 11

² سهام كردودي، المعلومات المحاسبية و الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009، ص 90

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

2- أهداف الرقابة الجبائية

بناء على التعريفات السابقة للرقابة الجبائية يتضح لنا أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى السلطات الجبائية إلى تحقيقها والتي تتمثل أساسا في:¹

1-2 الهدف القانوني : يتمثل في التأكد من مدى مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للمكلفين للقوانين ولأنظمة، لذا وحرصا على سلامة هذه الأخيرة، تركز الرقابة الجبائية على مبدأ المسؤولية و المحاسبة لمعاقبة المكلفين بالضريبة عن أية انحرافات أو مخالفات يمارسونها للتهرب الضريبي من دفع مستحقاتهم الجبائية.

2-2 الهدف الإداري : تؤدي الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الضريبية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها، كالتى تساهم بشكل حيوي وكبير في زيادة الفعالية كالأداء، و التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- تساعد الرقابة الجبائية على التنبيه إلى أوجه النقص والخلل في التشريعات المعمول بها بما يساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.

- تحديد الانحرافات ككشف الأخطاء، وهذا يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة و الإلمام بأسبابها كتحقيق الأثر المالي، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تنجم عن ذلك.
- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي.

3-2 الهدف المالي والاقتصادي : حيث تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من التلاعب كالسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، وهذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخزينة العمومية، وبالتالي زيادة الأموال المتاحة للإنفاق العام مما يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والجبائية.

4-2 الهدف الاجتماعي: يتمثل في:

- محاربة انحرافات الممول بمختلف صورها مثل : السرقة والإهمال، أو تقصيره في أداء وتحميل واجباته اتجاه المجتمع

¹ العياشي عدلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك و المؤسسات المالية لحكومة أعمالها و نتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 21-21 أكتوبر 2010، ص 3

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

— تحقيق العدالة الجبائية بتين المكلفين بالضريبة، وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات و المتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة.

المطلب الثاني: أشكال الرقابة الجبائية

مع تزايد العدد الهائل من التصريحات الجبائية التي يفرضها المشرع، تحتّم على الإدارة الجبائية وضع مخطط عمل لمراقبة كل تلك الأنواع بالاعتماد على أشكال رقابة مختلفة . حيث تنقسم أشكال الرقابة إلى قسمين رقابة عامة وأخرى معيّنة.

1- الرقابة المبسطة:

هذا النوع من الرقابة نجده على مستوى مفتشيات الضرائب، وتنقسم هذه الرقابة إلى رقابة شكلية ورقابة على الوثائق كما يلي¹:

— **الرقابة الشكلية:** الرقابة الشكلية هي أول رقابة تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف المكلف، والتي تشمل مختلف التدخلات التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم المكلفين للتصريحات، أي التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تحتويها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تضمنته من معلومات وتلك التي تتوفر عليها الإدارة الجبائية.

— **الرقابة على الوثائق :** في هذا النوع من الرقابة تقوم الإدارة بالتدقيق والتحقيق الشامل لجميع التصريحات المكتتبة من طرف المكلف بالضريبة، و إجراء مقارنة بينها وبين الوثائق التي تحوز عليها إدارة الضرائب. وطبقاً لأحكام المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية التي تنص على " تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والأعمال المستعملة لتحديد كل ضريبة أو حق أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجوراً أو أتعاباً أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، و على كل المؤسسات والهيئات العليا أن تقدم للإدارة الجبائية بناءً على طلبها الدفاتر والوثائق المحاسبية التي تتوفر عليها " .

وتتفرّع عملية الرقابة على الوثائق إلى مرحلتين هما كالآتي:

¹ بن بارة عبد الحليم □ بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية الوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات □ المجلد 10، العدد 1 □ 2017 ص 351

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

- طلب المعلومات: أجاز القانون لمفتشي الضرائب طلب كل الوثائق و الوثائق المحاسبية التي تخص التصريحات المقدمة من المكلف، أين يوجه الطلب بالصيغة الشفوية أو الكتابية.
- طلب التوضيحات: يقوم عون الضرائب بتقديم طلب خطي للمكلف بالضريبة يطلب فيه التوضيحات اللازمة حول تصريحاتهم، وللمكلف مدة 30 يوم للرد.

2- الرقابة الجبائية المعمقة.

يتمثل هذا النوع من الرقابة الجبائية في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات المكلفين، حيث تهدف تلك التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة التصريحات المكتتبه من طرفهم كما يتم الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية مع تبريراتها، ويحوي هذا الصنف من الرقابة الجبائية على الأنواع التالية:¹

- التحقيق في المحاسبة : من أهم وسائل الرقابة الجبائية التي تقوم بفحص دقيق لمختلف الدفاتر والوثائق المحاسبية شكلا ومضمونا، بغية التأكد من مصداقية التصريحات المقدمة، حيث تعرف المديرية العامة للضرائب، هذا النوع من الرقابة بأنه: "مجموعة العمليات التي يُستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة وفحص محاسبته مهما كانت طريقة حفظها ، للتأكد من مدى تطابقها مع المعطيات المادية و الحقيقية حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها " .
- التحقيق المعمق لمجمل الوضعية الجبائية : وهو تحقيق جد خاص و مميز، حيث عرفته المديرية العامة للضرائب بأنه "مجموعة العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به، أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام (خاصة المداخل المحققة خارج الجزائر، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية وغير المبنية...الخ. "
- التدقيق المصوب في المحاسبة : هو إجراء رقابي أقل شمولية و أكثر سرعة التحقيق في المحاسبة، وهو موجه لمراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية لنوع معين من الضرائب على فترة محددة والتي يمكن أن تكون أقل من سنة مالية محاسبية واحدة. حيث يخضع التدقيق المصوب في المحاسبة لنفس قواعد التدقيق بشكل عام باستثناء بعض النصوص.

¹ محمد الحسن زغي، سيد علي بونازو، آليات الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر -دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعرييج، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2022/2023 ص 32

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

إن ممارسة التحقيق المصوّب لا تمنع الإدارة الجبائية من إمكانية إجراء التحقيق المعمق في المحاسبة لاحقاً والرجوع إلى الفترة التي تمت فيها عملية التحقيق ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المطالب بها نتيجة إعادة التقييم المتعمد عند التحقيق المصوّب.

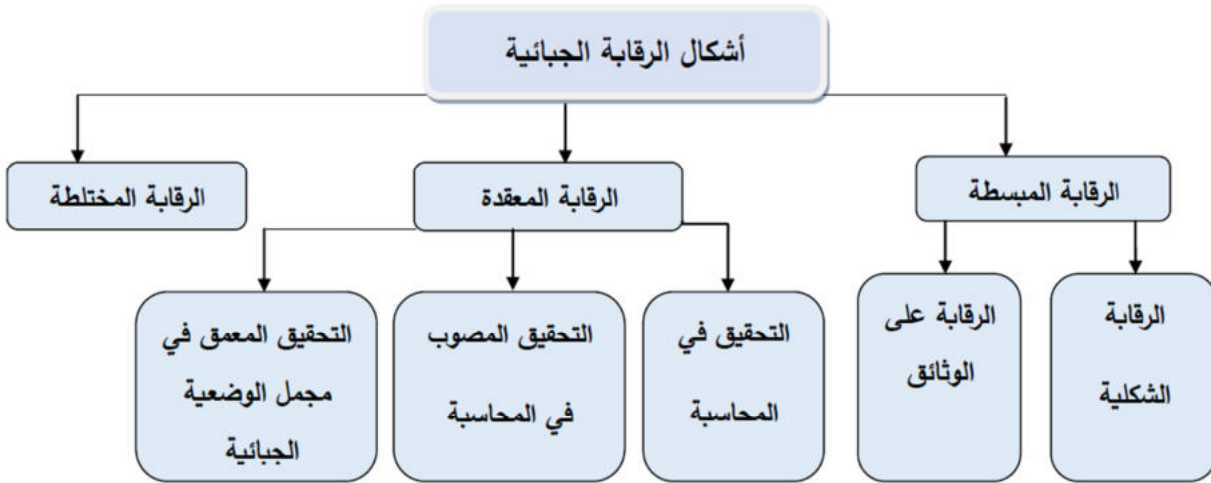
3- رقابة الفرق المختلطة.

هي لجنة تنسيق بين مصالح الضرائب، الجمارك والتجارة، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79 - 870 المؤرخ في 27 جويلية 1997، الذي يتضمن تأسيس فرق مختلطة للرقابة بين مصالح ووزارة المالية و وزارة التجارة وتنظيمها .

و في سنة 1999 أدخلت عدة تعديلات على الهيكل التسييري للفرق المختلطة، وهذا راجع للنقائص التي كان يشهدها، أين جاء المنشور رقم 293 المؤرخ 21 جوان 1999، الذي سمح بتدخل الفرق لدى المكلفين من أجل مراقبة مدى احترام التشريعات الضريبية او الجمركية والتجارية، وتبقى مهمة التحصيل من مهام مصالح الوعاء¹.

و بناء على ما سبق يمكننا عرض المخطط التنظيمي لأشكال الرقابة الجبائية السالفة الذكر كما يلي:

شكل رقم (2-4): مخطط تنظيمي لأشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبات

¹ محمد الحسن زغبي، سيد علي بونازو، مرجع سبق ذكره ص 33

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المطلب الثالث: الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية

إن الرقابة الجبائية هي من حق الإدارة الجبائية وحدها التي تمارس من طرف موظفيها إجراء التدقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل المراجعات الضرورية للوعاء ومراقبة الضريبة، كما يجب أن يكون للعون المدقق بطاقة انتداب تسلم له من طرف المديرية العامة للضرائب لإظهارها عند القيام بوظيفته وهي تبين صفة العون المدقق كالهوية، الرتبة وحتى الوظيفة المسندة إليه، كما يمكن أن تسحب هذه البطاقة في حالة التوقف عن العمل وترجع له عند الاستئناف، والموظفين المكلفين بذلك هم:¹

– نائب المدير المكلف بالرقابة الجبائية:

هو المسؤول عن الإعداد وفي أحسن الظروف الممكنة لبرنامج التحقيقات الممنوحة للمصلحة، وفي هذا المجال يراقب أعمال التحقيق الجبائي، كما يستقبل في بعض الحالات الممكنة المكلفين بالضريبة الحضورهم المحتمل للمجلس بصفته الممثل للإدارة أمام المكلفين، حيث يحرص على ضمان إجراء التحقيق وفقا للقانون، ويرى مدى تطبيق الضمانات المخولة للمكلفين في إطار التحقيق.

بالإضافة إلى أنه يقوم بصفة دورية يجمع رؤساء وفرق التحقيق للقيام بدراسة حول الأعمال المنجزة، وتقديم الملاحظات حول برامج التحقيق المنجزة، ووضع وتقليم اقتراحات لتحسين شروط التدخلات، كما يعمل على نقل تقارير التحقيقات للمديرية الجهوية للضرائب في 30 يوما بعد إرسال كل إبلاغ نهائي.

– رئيس مكتب الأبحاث والمراجعات

إن القانون يستوجب أن تكون لرئيس فرقة التحقيق رتبة مفتش وخبرة لا تقل عن ستة سنوات كمحقق جبائي. ويكون رئيس فرقة التحقيق مسؤولا عن النظام العام داخل فرقته ويسهر على حضور الأعوان المحققين في أماكن عملهم، وهو مسؤول أيضا مع المحققين على القضايا المبرجة لصالح فرقته، ويتدخل أحيانا عند أول تدخل في مناقشة نتائج التحقيق، وبصفة عامة كلما كان هناك تقييم نافع لضمان السير الحسن للأعمال في إطار ضمان تنفيذ برنامج التحقيق يستطيع رئيس فرقة التحقيق أن يقوم بمهمة أحد المحققين.

¹ آيت بلقاسم لمياء، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2014/2013 ص ص 52-53

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

– الأعوان المحققين:

حتى تسند مهمة التحقيق لأعوان الإدارة الجبائية يجب على الأقل أن يكونوا حاملين ل:

- رتبة مراقب وهذا التزاما بالتشريع الجبائي، فكل عون للإدارة الجبائية الذي له رتبة مراقب على الأقل له الكفاءة على إجراء تحقيق فيما يخص التصريحات الجبائية
- بطاقة انتداب تسلم لهم من المديرية العامة للضرائب تبين صفتهم.
- المحققين الذين تسند إليهم مهام التدخل هم وحدهم المكلفين بأعمال التحقيق ومراقبة النتائج وحسابها، مع إرسال التقويمات، ومعالجة الملاحظات الاحتمالية للمكلف بالضريبة المحقق معه وإقفال التحقيق تحت إدارة وحضور رئيس فرقة التحقيقات مع الإشارة إلى أنه يجب أن تتم أعمال التحقيق في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة ومرخصة من طرف المسؤول نائب) المدين تحت طلب من المكلف للقيام بعملية التحقيق على مستوى مكاتب إدارة الرقابة الجبائية.

كما يترتب على عاتق الأعوان المكلفين بالرقابة الجبائية عدة مسؤوليات ملخصة فيمايلي:¹

المسؤولية المدنية: يتحمل عون الضرائب المسؤولية المدنية، عند الحاق الضرر بالغير وهي نتيجة لخطأ أو عدم الانتباه

أو إهمال قام به العون بنفسه أو أشخاص آخريين تحت مسؤوليته وهذا بمقتضى أحكام المادة 124 من القانون المدني الجزائري ولا يكون كل موظف أو عون عمومي مسئولاً شخصياً عن عمله الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأوامر صدرت إليه من رئيسه الإداري.

المسؤولية الجنائية: يمكن اعتبار الموظف مسؤولاً من الناحية الجنائية عندما يقوم بارتكاب جناية أو جنحة ينص ويعاقب عليها قانون العقوبات، ويلغى الإجراء الجنائي المتخذ تجاه العون آلياً بالإجراء التأديبي، ومن بين الأعمال التي تعتبر جناية أو جنحة نجد منها: التعسف في استعمال النصب، استغلال النفوذ الرشوة، اختلاس الأموال، تزوير الوثائق... الخ.

¹ لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية (مذكرة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011، ص 45

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

المسؤولية التأديبية: يعتبر الموظف الذي يقوم بارتكاب خطأ مهني مسؤولاً من الناحية التأديبية ويتعرض للعقوبات المقررة حسب درجة الخطأ المرتكب والمصنفة بأربعة (04) درجات مختلفة، وهذا حسب درجة الخطأ المرتكب أما العقوبات التي حددها القانون نجد التنبيه الإنذار الكتابي التوبيخ التوقيف المؤقت عن العمل ، التنزيل من الدرجة النقل الجبري إلى غاية التسريح.

الفصل الثاني: أداء المنظومة الجبائية المحلية

خلاصة

الإصلاح الضريبي هو عملية تعديل وتحديث الأنظمة والقوانين الضريبية بهدف تحسين كفاءة وفعالية النظام الضريبي في جمع الإيرادات، يتضمن الإصلاح الضريبي تغييرات في هيكلية الضرائب، معدلات الضريبة، طرق التحصيل، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية، يهدف هذا الإصلاح إلى تحقيق عدة أهداف منها تعزيز العدالة الضريبية، تحسين الامتثال الضريبي، وتوسيع قاعدة الضرائب لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية، كما ان الإصلاح الضريبي أن يعزز العدالة من خلال توزيع العبء الضريبي بشكل أكثر إنصافاً بين المواطنين والشركات بالتالي، يعد الإصلاح الضريبي أداة حيوية لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية من خلال تحسين النظام الضريبي، يمكن للحكومات زيادة الإيرادات، تعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل التطيقي : دراسة

حالة مديرية الضرائب

لولاية الطارف

تمهيد

تُعدّ الجباية أحد العناصر الأساسية في النظام المالي للدولة، حيث تساهم في تحقيق التوازن المالي وضمان تدفق الموارد المالية اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني، ما تُعزز الجباية من قدرة الدولة على تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتوفير الخدمات الحيوية، لضمان نجاح نظام الجباية، يتطلب الأمر وجود آليات شفافة وعادلة تضمن الامتثال الطوعي وتحد من التهرب الضريبي، مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة ويدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وتعمل على تحصيلها، وبعد التطرق في الجزء النظري الى كل من مفاهيم الاصلاحات الضريبية والضريبة، وكذلك اليات الرقابة عليها ، ومن اجل اثراء الموضوع اكثر تم اجراء دراسة ميدانية في مديرية الضرائب كونها وسيلة للوقاية من عدم تسديد الضرائب، والتعرف على مدى حرص هذه الهيئة على التحصيل الضريبي لمعرفة اثر الاصلاحات الضريبية التي قامت بها وكذلك لابرار دور الرقابة واهمية الضرائب والجباية

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

المبحث الأول: تقديم مديرية الضرائب لولاية الطارف

نتناول في هذا المبحث لمحة عن مديرية الضرائب لولاية الطارف، وأهم مصالحها وفروعها.

المطلب الأول: لمحة عن المديرية

يقع المقر الرئيسي لمديرية الضرائب بنزل المالية على طريق عنابة، وهي حديثة النشأة تم تدشينها يوم 05 جويلية سنة 2003 من طرف السيد والي الولاية، وتعتبر مديرية الضرائب لولاية الطارف فرعاً من فروع المديرية الجهوية بعنابة. تتكون المديرية من مصالح داخلية وأخرى خارجية، وتمثل وظيفة كل مصلحة فيما يلي:

1. المصالح الداخلية

تتكون المصالح الداخلية من خمس مديريات فرعية، وهي:

1.1. المديرية الفرعية للتحصيل والعمليات الجبائية

تكلف بما يلي:

- تنشيط المصالح وإعداد الإحصائيات وتجميعها، كما تكلف بأشغال الإصدار؛
- التكفل بطلبات اعتماد حصص شراء الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها؛
- متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة.

2.1. المديرية الفرعية للتحصيل

تكلف بما يلي:

- التكفل بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبتها ومتابعتها وكذا بوضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل ناتج أو أتاوى؛
- متابعة العمليات وتنشيط قباضات الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصيل الجبري للضريبة؛
- التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي؛
- مراقبة القباضات ومساعدتها قصد تطهير حسابات قباضات الضرائب بغية تصفية الحسابات وتطهيرها.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

3.1. المديرية الفرعية للمنازعات

تكلف بما يلي:

- معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو المرحلة الإعفائية، وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الرسم على القيمة المضافة للإلغاءات والتخفيضات الممنوحة؛
- معالجة طلبات الاسترجاع المسبق للرسم على القيمة المضافة؛
- تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة عن إدارة المصالح الجبائية.

4.1. المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

تكلف بما يلي:

- تقوم بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة إنجازها؛
- مراقبة استغلال المصالح المعنية لمعطيات المقارنة وإعداد وضعيات إحصائية وحواصل دورية لتقييم نشاطات المكتب.

5.1. المديرية الفرعية للوسائل

تكلف بما يلي:

- تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
- السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها؛
- السهر على إبقاء المنشآت التحتية و التطبيقات المعلوماتية في حالة الشغل.

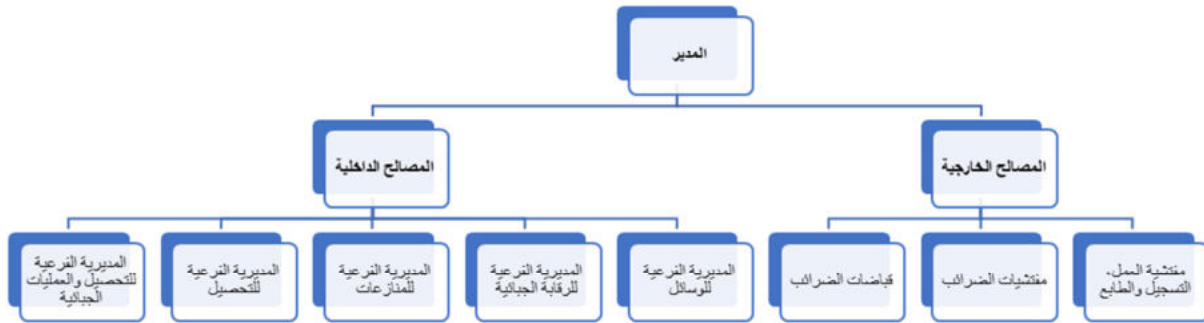
2. المصالح الخارجية

تتمثل أهم المصالح الخارجية في الأجهزة التالية:

- قباضات الضرائب؛
 - مفتشيات الضرائب؛
 - مفتشية العمل، التسجيل والطابع.
- ويمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للمديرية حسب الشكل رقم (3-1) أدناه:

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

شكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية الطارف



المصدر: الوثائق الداخلية لمديرية الضرائب - الطارف

المطلب الثاني: قباضات ومفتشيات الضرائب لولاية الطارف

تتوزع قباضات ومفتشيات الضرائب على دوائر وبلديات الولاية، وتشتمل عما يلي:

1. قباضة الضرائب

تتمثل أهم مصالح قباضة الضرائب في:

- مصلحة القابض: يعد القابض الشخص الوحيد المكلف بتحصيل الضرائب والرسوم الملقاة على عاتق المكلفين بالضريبة، لذا فإن دوره يتمثل في الإشراف على جميع المصالح الموجودة القباضة، ويقوم بتنظيم مصلحة المتابعة وتعيين الأعوان لأجل السير الحسن العملية التحصيل الضريبي؛
- مصلحة المتابعة: مهنتها متابعة الأشخاص الخاضعين للضريبة وتحصيل المستحقات الملقاة على عاتقهم بكافة الطرق القانونية وهي تتكون من رئيس المتابعة وأعوان المتابعة؛
- مصلحة الصندوق: وتتم فيها عملية الدفع إما نقداً أو عن طريق شيك بنكي أو شيك بريدي؛
- مصلحة المحاسبة: مختصة بالتسجيل المحاسبي لجميع الإيرادات والنفقات المقيدة في الدفاتر تحصل عليها أمين الصندوق.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

2. مفتشية الضرائب

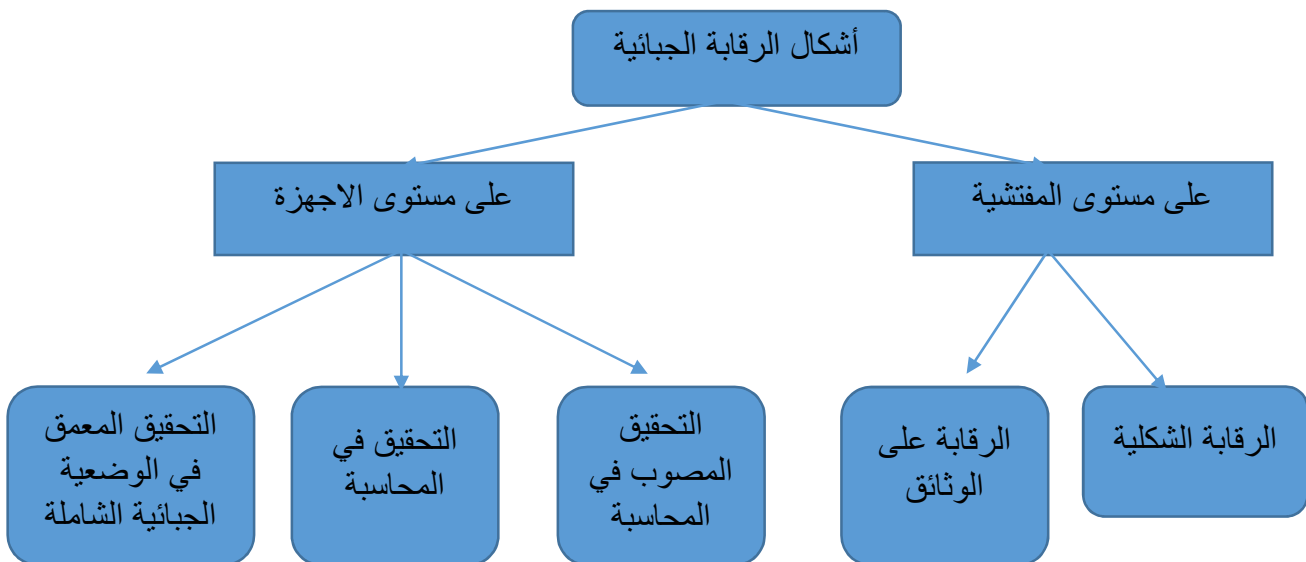
تم افتتاحها في سنة 1992 باعتبارها فرعا خارجي للمديرية، تضم قسمين وهما: قسم الضرائب المباشرة وقسم الضرائب غير المباشرة، وتتمثل أهم مصالحها في:

- مصلحة جباية المؤسسات: تعمل على تسوية الملفات الخاصة بالنظام الحقيقي والنظام الجزائي؛
- مصلحة التدخلات: تتولى مهمة تحضير محاضر المعاينة وتأسيس بطاقات معلومات وتسجيلها وإرسالها إلى المديرية المختصة؛
- مصلحة الجباية العقارية: تقوم بدفع الملفات الجبائية وتسوية الملفات العقارية وعقود الإيجار.

المطلب الثالث: جهود التنسيق بين المديرية وباقي الهيئات

لقد أدى التوسع الضريبي الى استعمال بعض المتعاملين أساليب جديدة للتخلص من التزاماتهم الجبائية، وهذا ما زاد في توسيع حلقة التهرب، وجعل الإدارة الجبائية غير قادرة على مجابهة هذه الظاهرة لوحدها؛ مما استوجب وضع سياسة منسجمة للحد من انتشارها تقوم على التنسيق بين دوائر الضرائب، الجمارك، التجارة والبنوك، وهذا ما يظهره الشكل رقم (2-3) أدناه:

شكل رقم (2-3): أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من اعداد الطالبات

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

1. التنسيق مع إدارة الجمارك

يتم التنسيق بين مديرية الضرائب و إدارة الجمارك من خلال تقديم طلب اليها بخصوص مؤسسة قيد التحقيق سواء كانت مؤسسة خاصة أو عامة، من أجل معرفة قيمة السلع المصدرة أو المستوردة، ومقارنتها بالقيمة المصرح بها لتبيان الفروقات إن وجدت.

2. التنسيق مع إدارة البنوك

بموجب التعليمات الصادرة بتاريخ 12 أبريل سنة 1992 عن المديرية العامة للضرائب، يتوجب على كل المؤسسات البنكية أن تقدم إجباريا كل المعلومات التي تطلبها إدارة الضرائب والتي تخص كشوفات المكلفين وحركة رؤوس الأموال، فهذا الأمر يساعد المفتش على التأكد من تطابق ما هو مسجل في محاسبة المؤسسة، وما تحتويه الكشوفات البنكية.

3. التنسيق مع مصالح التجارة

لقد أصبح من الضروري التنسيق بين الإدارة الجبائية والمصالح التجارية، وخاصة مديرية المنافسة والأسعار ومديرية الإحصاءات للتبليغ عن المخالفات التي يرتكبها بعض المكلفين بالضريبة، والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.

4. التنسيق مع الجهات القضائية

على الجهات القضائية إبلاغ الإدارة الجبائية لكي تتدخل كطرف مدني في إجراءات المحاكمة، وعليها أن تطبق العقوبات المناسبة على المبالغ المتملص منها من أجل ردع المتهرب وعدم عودته للفعل مرة أخرى، لذلك تحول السلطات القضائية كل المعلومات التي بحوزتها فيما يخص المخالفات الجبائية لإدارة الضرائب.

5. التنسيق الدولي

لقد اتسع نطاق التهرب على المستوى الدولي مما يجعل التعاون ضرورة حتمية، لأن الإجراءات المحلية لا تكون فعالة إلا بوجود معلومات وافية حول نشاط المكلف في داخل الوطن وخارجه؛ حيث تسعى الاتفاقيات الجبائية الثنائية إلى إيجاد حلول للمشاكل الضريبية على المستوى الدولي، والتي يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما:

- تجنب الازدواج الضريبي الذي يثقل كاهل المكلف بالضريبة، فيؤدي التعاون الضريبي إلى تشجيع حركة الاستثمار وتداول رؤوس الأموال بين الدول المعنية بالاتفاقية الدولية؛

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

- مكافحة التهرب الضريبي الذي يشكل كاهل الاقتصادات، وذلك بواسطة تبادل المعلومات بين الجهات المختصة في الدولتين، وتبادل المساعدة في مجال تحصيل الضريبة.

المبحث الثاني: إصلاحات الفترة (2020-2023)

أسفر الإصلاح الجبائي عن بنية جديدة للنظام الضريبي الجزائري، ومن بين الخطوط العريضة له: فصل ضريبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين عن ضريبة الأشخاص المعنويين، إدراج الرسم على القيمة المضافة من أجل توسيع الوعاء الجبائي...، وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم نبذة عن أهم الإصلاحات الواقعة بمديرية الضرائب لولاية الطارف خلال الفترة (2020-2023).

المطلب الأول: إصلاح الوعاء الضريبي

تتمثل إصلاحات الوعاء الضريبي بمديرية الضرائب لولاية الطارف فيما يلي:

1. الضريبة على الدخل الإجمالي

ابتداءً من سنة 2008، تم تقليل عدد شرائح الجدول التصاعدي إلى 4 أقساط للدخل الخاضع للضريبة، بينما تم حصر نسب الإخضاع الضريبي ما بين 20% و 35%، وتم رفع الحد الأدنى للدخل المعفى من الضريبة لضعف القسط السابق ليصبح 120.000 دج، بينما تم تخفيض الحد الأقصى لقسط الدخل الخاضع للضريبة إلى 1.440.000 دج. وبالموازاة مع هذا التخفيض، تم تخفيض المعدل الهامشي الأقصى للضريبة إلى 35%.

2. الضريبة على أرباح الشركات

تم إصلاح الضريبة على أرباح الشركات في سنة 2015، حيث أصبحت معدلاتها كما يلي:

- 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛
- 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء الوكالات السياحية؛
- 26% بالنسبة للأنشطة الأخرى.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

وحسب قانون المالية لسنة 2023، تعفى من الضريبة على ارباح الشركات كل من:

- بصفة دائمة؛ تعاونيات الصيد البحري وتربية المائيات المستفيدة من اعتماد من وزارة الصيد البحري؛
- بصفة مؤقتة؛ ارباح الودائع الا في حسابات الاستثمار المنجزة في اطار الصيرفة الاسلامية لمدة خمسة سنوات ابتداء من جانفي 2023.

3. الرسم على القيمة المضافة

حسب قانون المالية لسنة 2023، تخضع وجوبا للرسم على القيمة المضافة عمليات بيع العقارات ذات الاستعمال السكني أو الموجهة لإيواء النشاط المهني أو التجاري، المنجزة في إطار نشاط الترقية العقارية، وكذا تلك المتعلقة بعمليات بيع المحلات ذات الاستعمال الصناعي.

4. الضريبة الجزافية الوحيدة

تجمع هذه الضريبة بين الضرائب والرسوم التالية: الضريبة على الدخل الإجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني. يوزع ناتج هذه الضريبة كما يلي: 49% لصالح الدولة، 25,40% لصالح البلديات، 10% تقسم بالتساوي بين الولاية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، 0,5% لصالح غرفة التجارة والصناعة، 0,24% لصالح غرف الصناعة التقليدية والمهن، 0,01% لصالح الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية. تم ادراج تعديل في سنة 2023 يفيد باقتطاع 5% لكل من يمارس نشاط تحت النظام القانوني للمقاول الذاتي.

5. الرسم على النشاط المهني

حدد معدل الرسم على النشاط المهني 2% إلى غاية سنة 2023 على أن يخفض إلى 1% وتوزع حصيلته كما يلي: البلدية بمقدار 66%، الولاية بمقدار 29%، والحصة الباقية المقدرة بـ 5% تدفع لفائدة صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية. تم الغاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2024.

6. الرسم العقاري

هو رسم سنوي يفرض على الملكيات المبنية وغير المبنية الموجودة فوق التراب الوطني، يطبق معدل 3% على الملكيات المبنية؛ وهو المعدل الساري العمل به الى غاية نهاية سنة 2023.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

المطلب الثاني: رقمنة الإدارة وتدريب الموظفين

تعد رقمنة العمليات الضريبية من أهم المحاور التي يركز عليها الإصلاح الجبائي الحالي، ومرحلة هامة ضمن برنامج عصنة الإدارة الضريبية من أجل تحويل الخدمات المقدمة الى خدمات إلكترونية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الوصول إلى المعلومات الضريبية والتواصل بالاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة.

1. رقمنة العمليات الضريبية

تهدف رقمنة الإدارة الضريبية الى تعزيز الشفافية والحد من الممارسات السلبية، والمساهمة في تحقيق الاقتصاد في النفقات من خلال تقليص نفقات التسيير؛ وبعبارة أخرى، فإن اعتماد الرقمنة يجعل النظام الضريبي أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مقاومة الفساد، وخاصة أنها تسهل مراقبة دافعي الضرائب وموظفي الإدارة الضريبية على حد سواء، وبالتالي اكتشاف المخالفات والتجاوزات المحتملة من الطرفين.

1.1. المرحلة الأولى

تم التركيز في هاته المرحلة على تعزيز الوصول إلى المعلومة الضريبية من خلال إنشاء موقع إلكتروني: <https://www.mf.gov.dz> الذي يعد بمثابة نافذة معلومات تتيح للمكلف الاطلاع على مختلف القوانين والنصوص التنظيمية والدلائل الضريبية، إضافة إلى رسائل إعلامية ومجلة إلكترونية صادرة عن إدارة الضرائب.

2.1. المرحلة الثانية

تم الانتقال خلال هذه المرحلة الى تحسين أساليب تقديم الخدمات الضريبية من خلال توظيف التقنيات الرقمية الحديثة في تحويل المعاملات إلى معاملات الكترونية وتجريدها من طابعها المادي، وفي هذا الإطار تم إنشاء النظام المعلوماتي جبايتك "Jibayatic" بالاستعانة بمتعامل إسباني "Indra-Sistames" لوضع هذا النظام الذي يوفر المزايا التالية:

- تصريح ودفع الكتروني؛
- الولوج إلى الإدارة الضريبية في كل وقت، طوال أيام الأسبوع؛
- تزويد المكلف بمعلومات حول رزنامة محينة بالتزاماته الضريبية؛
- الولوج إلى استمارة المكلف التصريحية والاطلاع عليها؛
- الدفع الإلكتروني؛

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

- طلب شهادات أو وثائق ضريبية، وتقديم طعون وطلب امتيازات.

3.1. رقمنة التعاملات

بداية من سنة 2018، تلتزم المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات بالتصريح والدفع عبر الإنترنت، ويتعلق الأمر باكتتاب التصريحات الخاصة برقم الأعمال كخطوة أولى للوصول إلى رقمنة شاملة. أما بالنسبة للمكلفين التابعين للمراكز الجوية ومراكز الضرائب فعملية التصريح عن بعد تعتبر عملية اختيارية بالنسبة إليهم، كما يمكن لهم الحصول على عدة خدمات رقمية كإجراء طلب التقييم الجبائي، إصدار شهادة التقييم الجبائي والمصادقة على الرقم التعريفي، تحميل العديد من الوثائق والتصريحات الجبائية، إنشاء مؤسسات إلكترونية مهما كان شكلها... الخ.

2. تدريب الموظفين

خصصت ولاية الطارف حيزا كبيرا في إطار برنامج إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية لتحسين أداء المورد البشري ونوعية الخدمة المقدمة، إذ تسهر مديرية الضرائب بالولاية على تقديم تكوين مستمر من خلال البرامج التكوينية الهادفة إلى تحقيق مواكبة العنصر البشري لمستجدات مهنته. فهي بذلك تسهر على تحديث مداركه العلمية والتقنية بهدف تحسين الممارسات الإدارية.

في هذا الصدد، قامت المديرية بتنظيم أنشطة تعليمية شملت تنظيم مؤتمرات حول الجوانب الأخلاقية للمهنة، ونشر أعداد خاصة بالقواعد الأخلاقية، وإصدار دليل أخلاقيات المهنة إلى جانب:

- إنشاء خطوط هاتفية مخصصة للمكلفين بالضريبة؛
- تقليص آجال الرد على طلبات المكلفين؛
- إعلام المكلفين بالتزاماتهم الضريبية؛
- نشر البلاغات الصحفية والمطبوعات والوثائق اللازمة لفهم التشريع الضريبي؛
- ترقية الاتصال عن بعد من خلال المواقع الإلكترونية.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

المبحث الثالث: تحليل أداء الفترة (2020-2023)

تُعَدُّ دراسة حالة مديرية الضرائب - الطارف أداةً بحثيةً قيّمة لفهم آليات عملها، وتقييم أدائها، وكشف التحديات التي تواجهها، وتحديد فرص التطوير والتحسين؛ حيث سيتم في هذا المبحث تقييم الحصيلة الضريبية للمديرية وإبراز أهميتها في نفقات وإيرادات الولاية.

المطلب الأول: الحصيلة الجبائية

تُعَدُّ مديرية الضرائب من أهم الهيئات الولائية المسؤولة عن تنظيم وتحصيل الضرائب والرسوم التي تُشكل مصدرًا رئيسيًا لتمويل الخزينة العامة؛ أين تلعب حصيلة الجبائية دورًا هامًا في تمويل المشاريع الإنمائية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. بنية الحصيلة الجبائية المحلية للفترة (2020-2023)

تُقدّم الحصيلة الجبائية للمديرية معلومات حول كفاءة التحصيل الضريبي، والعوامل المؤثرة على مساره، والاتجاهات الرئيسية التي شهدتها خلال الفترة الزمنية (2020-2023). وفي ما يلي، يعرض الجدول رقم (3-4) بنية الحصيلة الجبائية للفترة المعنية:

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

جدول رقم (3-1): بنية الحصيلة الجبائية للفترة (2020-2023)

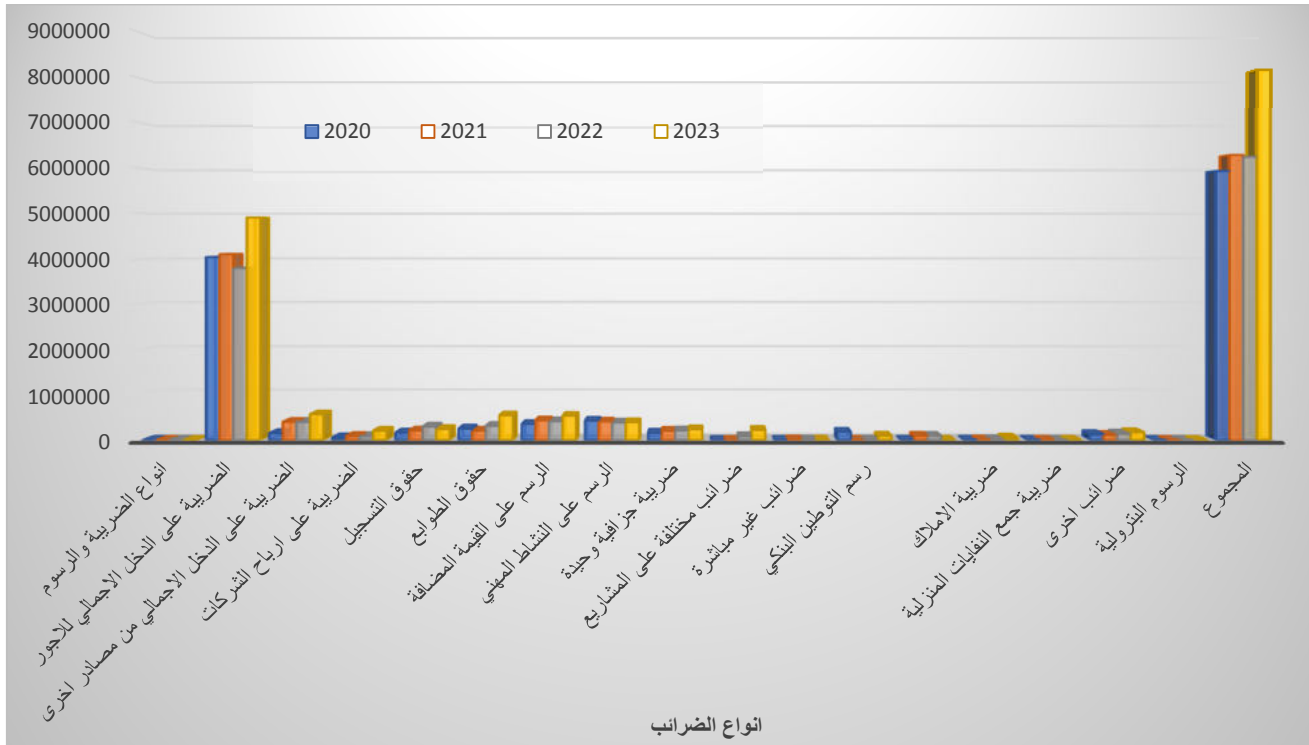
2023	2022	2021	2020	انواع الضرائب والرسوم
4903886	3807311	4108815	4044783	الضريبة على الدخل الاجمالي للاجور
567027	399886	401448	153111	الضريبة على الدخل الاجمالي من مصادر اخرى
204640	84842	87082	56760	الضريبة على ارباح الشركات
242706	296380	208577	165233	حقوق التسجيل
544272	311584	206565	253980	حقوق الطوابع
535214	414044	433575	355327	الرسم على القيمة المضافة
394046	385718	408274	427099	الرسم على النشاط المهني
237725	210083	203290	160754	ضريبة جزافية وحيدة
222657	82508	50	0	ضرائب مختلفة على المشاريع
6111	6494	9917	2143	ضرائب غير مباشرة
97222	98354	94600	183758	رسم التوطين البنكي
52179	14499	9935	4759	ضريبة الاملاك
3371	1340	3821	3124	ضريبة جمع النفايات المنزلية
172520	142213	112747	129111	ضرائب اخرى
0	0	0	0	الرسوم البترولية
8181111	6248233	6286311	5937083	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الضرائب لولاية الطارف

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

يتضح من خلال الجدول أن هناك أنواعا من الضرائب تشكل موردا أساسيا في مجال التحصيل الضريبي على غرار الضريبة على الدخل الاجمالي، الرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني، بينما يحتل كل من حقوق التسجيل، حقوق الطابع والضريبة الجزافية الوحيدة المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وتساهم أنواع أخرى بنسب متفاوتة وغير مستقرة في التحصيل الضريبي؛ أين شهد بعضها نموا ملحوظا، وسجل بعضها الآخر انخفاضاً أو ثباتاً مع الإشارة الى تسجيل الضرائب غير المباشرة معدلات نمو بلغت 64.9%، حقوق الطابع 115%، الرسم على النشاط المهني 2.4%، بينما سجلت ضريبة جمع النفقات المنزلية تراجعاً بنسبة 57%، والشكل رقم (3-3) الموالي يستعرض تطور الحصيلة حسب النوع:

شكل رقم (3-3): تطور الحصيلة الجبائية للفترة (2020-2023) حسب نوع الضرائب



المصدر: من اعداد الطالبات

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

2. تطور الحصيلة الجبائية المحلية للفترة (2020-2021)

تطورت الحصيلة الجبائية المحلية من 5.937.083 الف دينار في سنة 2020 إلى 6.286.311 الف دينار في سنة 2021 بمعدل ارتفاع قدر ب 5.58%، وتعود هذه الزيادة في حصيلة الجباية إلى عدة عوامل أهمها: انتعاش النشاط الاقتصادي، تحسين كفاءة التحصيل الضريبي بفعل الرقمنة، تطور جهود مكافحة التهرب الضريبي، والتغيرات في معدلات الضرائب والرسوم.

3. تطور الحصيلة الجبائية المحلية للفترة (2021-2022)

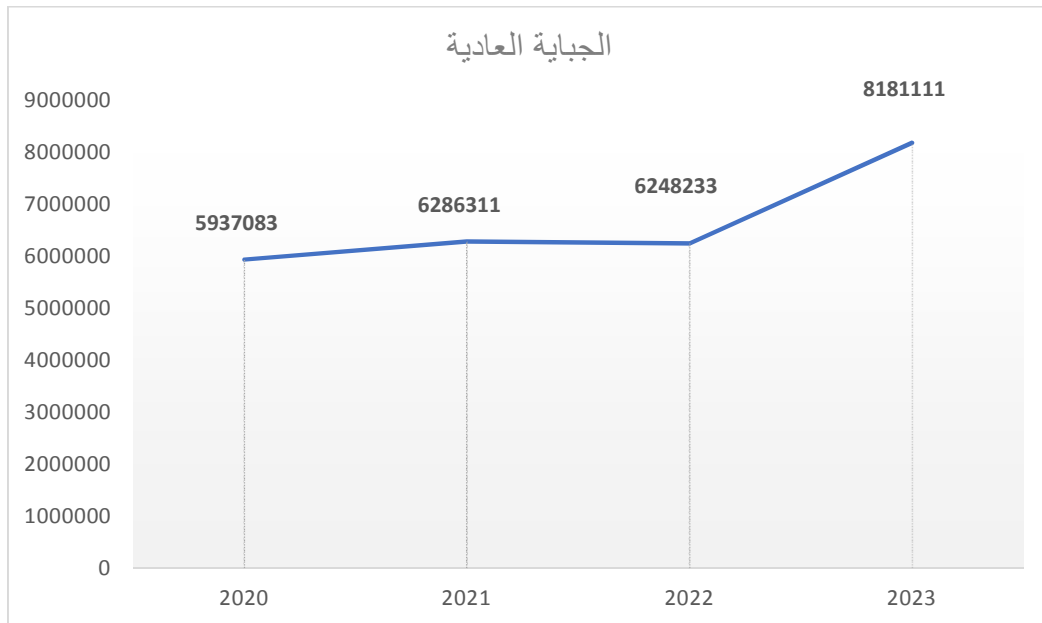
بلغت الحصيلة الجبائية المحلية 6.248.233 الف دينار في سنة 2022 بنسبة تراجع 0.6% عن سنة 2021 أين بلغت 6.286.311 الف دينار؛ سببه انعكاسات الأزمة الصحية العالمية (كوفيد-19) على أداء المنظومة الجبائية ولاسيما الاعفاء من الدفع أو تأجيله بشكل متواصل.

4. تطور الحصيلة الجبائية المحلية للفترة (2022-2023)

عادت الحصيلة الجبائية المحلية إلى الارتفاع في سنة 2023 أين بلغت 8.181.111 الف دينار مقارنة بسنة 2022 بنسبة ارتفاع قدرت ب 30.8%؛ الأمر الذي يعكس تدارك مصالح الضرائب مخلفات التحصيل للفترة السابقة، فضلا عن فعالية الإصلاحات الضريبية. والشكل رقم (3-4) الموالي يبين تطور الحصيلة خلال الفترة (2020-2023) كما يلي:

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

شكل رقم (3-4): تطور مجموع الضرائب للفترة (2020-2023)



المصدر: من اعداد الطالبات

تواجه مديرية الضرائب لولاية الطارف تحديات أهمها: التهرب الضريبي، ضعف الوعي الضريبي والتأخر في وضع جهود العصرية موضع التحديث؛ الأمر الذي يستدعي اتخاذ خطوات مستعجلة لمعالجة هاته التحديات.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

المطلب الثاني: مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية

تُعدّ الجباية العادية ركيزة أساسية لتمويل إيرادات الدولة، وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، وتلعب هذه المساهمة دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز الاستقرار المالي وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمويل السياسة المالية والنقدية، تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.

1. الأداء الجبائي المحلي من منظور الإيرادات للفترة (2020-2023)

يمثل الجدول رقم (3-2) الموالي مساهمة الجباية المحلية في تمويل الإيرادات العامة لولاية الطارف:

جدول رقم (3-2): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية للفترة (2020-2023)

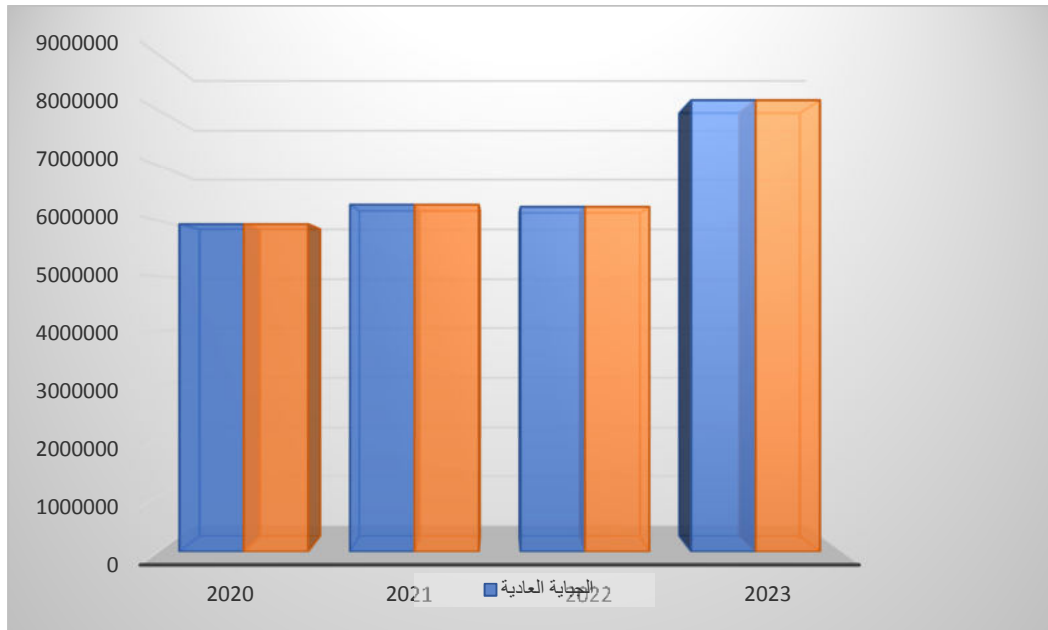
السنوات	الجبائية العادية	الإيرادات العامة
2020	5937083	5937083
2021	6286311	6286311
2022	6248233	6248233
2023	8181111	8181111

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الضرائب لولاية الطارف

تُشير بيانات الجدول إلى تحقيق ارتفاع ملحوظ في مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة المحلية خلال الفترة (2020-2023)؛ أين ارتفعت نسبة المساهمة بـ 37 % خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2020، وشهدت الولاية نموًا في النشاط الاقتصادي خلال هاته الفترة مما أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية، كما ان تحديث أنظمة التحصيل الضريبي باستخدام الرقمنة أدى إلى تحسين كفاءة التحصيل وخفض التكاليف.

والشكل رقم (3-5) يعبر عن النتائج السابق ذكرها كما يلي:

شكل رقم (3-5): مساهمة الجباية العادية في الإيرادات المحلية للفترة (2020-2023)



المصدر: من اعداد الطالبات

بلغت مساهمة الجباية العادية في تمويل الإيرادات المحلية 100% على مدار الفترة (2023-2020) مما يدل على اعتماد الولاية الكلي على هذا النوع من التمويل دون اللجوء الى مصادر أخرى كإيرادات الموارد الطبيعية أو المساعدات المالية. وفي الوقت ذاته، يُشير هذا الأمر الى نقص جهود البحث عن مصادر أخرى مما قد يُشكل خطرًا على استقرار المالية العامة المحلية في حال تراجع الإيرادات الجباية.

2. أسباب الاعتماد الكلي على إيرادات الجباية المحلية

يمكن تفسير الاعتماد اللامشروط على عوائد الجباية العادية في تمويل الإيرادات المحلية في النقاط التالية:

- سوء استغلال الموارد السياحية: سببه نقص البنية التحتية السياحية، وغياب ثقافة الاستثمار في السياحة؛
- تحديات القطاع الزراعي، وتتجلى في النقاط التالية: نقص الاستثمار في هذا القطاع، ضعف البنى التحتية الزراعية، صعوبة تسويق المنتجات الزراعية، ضعف استغلال الموارد المائية والغابية، نقص الاستثمار في مشاريع الاستفادة من الموارد المائية، ضعف استغلال الموارد الغابية؛.
- عوائق بيروقراطية، وعلى رأسها: تعقد الإجراءات الإدارية، غياب الشفافية في الإجراءات؛

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

- غياب التنسيق بين مختلف القطاعات، ويتجلى ذلك من خلال: نقص التنسيق بين القطاعات الحكومية وضعف مشاركة القطاع الخاص؛
- ضعف وعي السكان، ومن مظاهره: نقص الوعي بأهمية الاستثمار، وضعف الوعي بالحقوق والواجبات.

المطلب الثالث: مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية

تلعب الجباية العادية المشتملة على الضرائب والرسوم دورًا هامًا في تمويل النفقات العامة للدولة، وتُعدّ هذه المساهمة حيوية لضمان سير عمل مختلف الخدمات الأساسية وتوفير البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

1. الأداء الجبائي المحلي من منظور النفقات

يمثل الجدول الموالي مساهمة الجباية المحلية في تغطية نفقات ولاية الطارف خلال الفترة (2020-2023):

جدول رقم (3-3): مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية للفترة (2020-2023)

السنوات	الجبابة العادية	النفقات العامة
2020	5937083	6696000
2021	6286311	6800000
2022	6248233	6100000
2023	8181111	7482000

المصدر: وثائق مقدمة من مديرية الضرائب لولاية الطارف

تُشير بيانات الجدول إلى تحقيق ارتفاع ملحوظ في مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة المحلية خلال الفترة (2020-2023)؛ أين ارتفعت نسبة المساهمة بـ 21 % تقريبا خلال سنة 2023 مقارنة بسنة 2020، سببه النمو في النشاط الاقتصادي الذي شهدته الولاية خلال هاته الفترة، الى جانب تحديث أنظمة التحصيل الضريبي باستخدام الرقمنة وما أنجر عنهما من زيادة في حجم الإيرادات الضريبية وتحسين نسبة تغطية النفقات العامة المحلية.

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

2. تطور الأداء الجبائي المحلي لسنة 2020

بلغت النفقات العامة لولاية الطارف خلال سنة 2020: 6.696.000 ألف دينار، وقدرت نسبة تغطيتها عن طريق الجباية العادية حوالي 88.68%؛ مما يعكس وجود حاجة إضافية لتغطية مبلغ النفقات المتبقية من مصادر أخرى. سببه أن جائحة (كوفيد-19) أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى خفض الإيرادات المحلية.

3. تطور الأداء الجبائي المحلي للفترة (2020-2021)

بلغت النفقات العامة في سنة 2021: 6800000 ألف دينار، وقدرت نسبة تغطيتها عن طريق محصول الجباية العادية الى حوالي 92.42%، مما يدل على تحسن مؤشر تغطية النفقات العامة من الجباية العادية، غير أنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب.

4. تطور الأداء الجبائي المحلي للفترة (2021-2022)

في سنة 2022 تجاوز مبلغ الجباية العادية مبلغ النفقات العامة المقدرة بـ 6.100.000 ألف دينار بنسبة مساهمة 102.43%، وهذا يعني أن الإيرادات من الجباية العادية كانت كافية لتغطية النفقات العامة مع تحقيق فائض قدره 148.233 ألف دينار. يعكس هذا الأمر أثر الإصلاحات الضريبية والتحسينات الإدارية بفعل استخدام التكنولوجيا التي ساهمت في زيادة كفاءة التحصيل وتحقيق فائض في الإيرادات العامة؛ مما قد يدفع القائمين على الشأن المحلي الى توجيه هذه المبالغ للاستثمار وانشاء مشاريع اقتصادية.

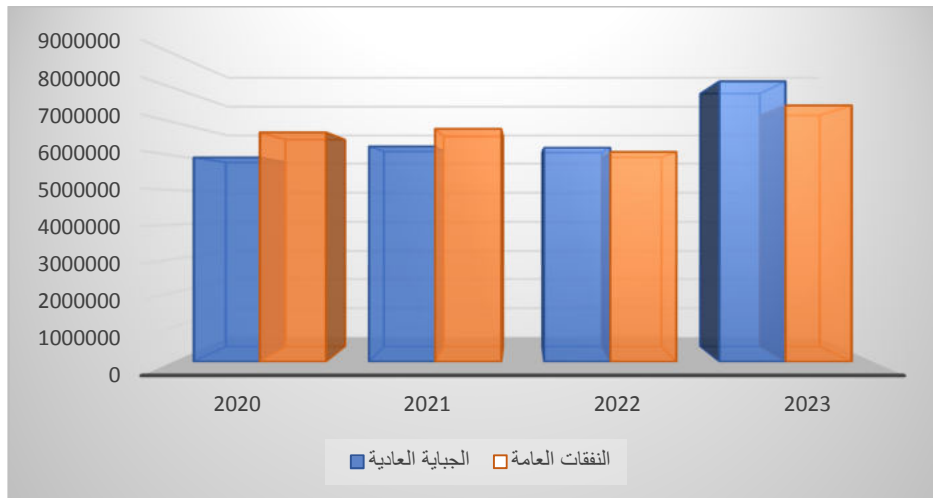
5. تطور الأداء الجبائي المحلي لسنة 2023

واصلت نسبة التغطية ارتفاعها الى 109.34%، مما يدل على استمرار التحسن في قدرة الجباية العادية على تغطية النفقات العامة المقدرة بـ 7.482.000 ألف دينار. فوجود فائض أكبر مقارنة بالسنة الماضية دليل على أن استمرار الإصلاحات الضريبية بشكل هادف وفعال أدى إلى تحقيق زيادة في الإيرادات الضريبية، مع الإشارة الى ان الرقابة الجبائية خلال سنة 2023 كانت في مستوى الكفاءة المطلوبة وانعكست بالإيجاب على نجاعة عمليات التفتيش والحد من ظاهرة التهرب الضريبي بالولاية.

والشكل رقم (3-6) الموالي، يقدم صورة أكثر دقة عن مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية للفترة (2020-2023):

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الطارف

شكل رقم (3-6): مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات المحلية للفترة (2020-2023)



المصدر: من اعداد الطالبات

كما سبق، يتضح أن الإصلاحات الجبائية بمختلف أشكالها مكنت السلطات المحلية من تحسين قدرتها على تغطية النفقات العامة وزيادة الفوائض المالية، مما يشير إلى نجاح السياسة الإصلاحية خلال هذه الفترة. ورغم ذلك، لا يمكن الحكم على النجاح الكامل لهاته الإصلاحات بسبب تعدد التحديات الواجب رفعها.

خلاصة

تُبرز الدراسة الميدانية أن الجباية الفعّالة والإصلاحات الضريبية هي عناصر أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي. يتطلب تحقيق هذه الأهداف تكاتف الجهود بين الحكومة والمجتمع لضمان تطبيق نظام ضريبي عادل وشفاف يساهم في تحقيق الأهداف التنموية الوطنية حيث تلعب الإصلاحات الضريبية دوراً حاسماً في تحقيق هذا الهدف. يمكن للإصلاحات الضريبية تحسين البنية التحتية للنظام الضريبي وجعله أكثر عدالة وكفاءة. تشمل هذه الإصلاحات تبسيط القوانين الضريبية، تحسين آليات التحصيل، وزيادة الشفافية والمساءلة. الإصلاحات الضريبية تهدف إلى إزالة الثغرات التي يمكن أن يستغلها البعض للتهرب من الضرائب، مما يضمن توزيع الأعباء الضريبية بصورة عادلة على جميع أفراد المجتمع، كما أن تنفيذ إصلاحات ضريبية شاملة يمكن أن يزيد من فعالية النظام الضريبي ويعزز من قدرته على تحقيق الأهداف التنموية. تُساهم هذه الإصلاحات في تحقيق استقرار مالي أكبر من خلال زيادة الإيرادات الحكومية بشكل مستدام، وتقليل الاعتماد على الديون، وتعزيز القدرة على تمويل المشاريع الحيوية.

الخاتمة

الخاتمة

تشكل الإصلاحات الضريبية محورًا أساسيًا في تحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تعزيز كفاءة النظام الضريبي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية الضرورية لتمويل الخدمات العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية. فمن خلال تحسين وتبسيط القوانين والإجراءات الضريبية، تتحقق العدالة الضريبية ويقل التهرب الضريبي، مما ينعكس بشكل مباشر على تلبية احتياجات المجتمع وتحقيق الاستقرار المالي. فالنظام الضريبي الفعال يساهم في توفير بيئة ضريبية مستقرة وشفافة.

تعتبر الإدارة الضريبية الكفؤة عاملاً حاسماً في نجاح هذه الإصلاحات، حيث تعمل كحلقة وصل بين القانون الضريبي والمكلفين بالضريبة، كما أن تعزيز قدرات الإدارة الضريبية من خلال التدريب وتبني التكنولوجيا الحديثة يساهم في تحسين جمع الضرائب وتقليل الفساد. علاوة على ذلك، فإن زيادة الوعي الضريبي بين المواطنين والمؤسسات وتعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين أمرين حيويين لنجاح الإصلاح الضريبي. وباختصار، تساهم الإصلاحات الضريبية الناجحة في زيادة الإيرادات، كما تساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة واستقراراً وازدهاراً.

1. نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج النظرية والميدانية، تتمثل في:

1.1. نتائج الدراسة النظرية

تتمثل نتائج الدراسة النظرية في النقاط التالية:

- تعتبر الجبائية أهم وجهٍ للإيرادات العامة، موجهة لتغطية النفقات العامة بالدرجة الأولى؛
- الإصلاح الجبائي عملية ضرورية ومستمرة، تهدف الى تصحيح أوجه القصور في النظام الضريبي وجعله يتماشى مع التغيرات التي تشهدها بيئة النظام داخليا وخارجيا؛
- يعتبر الإصلاح الجبائي الذي تبنته السلطات العمومية الجزائرية منذ بداية التسعينات أكبر إصلاح ضريبي، وأهم منفذاً مالياً منذ الاستقلال؛
- الأداء الجبائي هو مقياس لكفاءة النظام الضريبي وفعاليتته في جمع الإيرادات وتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية للدولة؛
- يعتبر توسيع الوعاء الضريبي من أهم دوافع الإصلاحات الجبائية في الجزائر؛

الخاتمة

- تساهم تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير في تحقيق نتائج الإصلاحات الجبائية في الجزائر.

2.1. نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية بمديرية الضرائب لولاية الطارف، توصلنا الى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن مردود الحصيلة الجبائية تطور بين سنتي 2020 و 2023 بنسبة 37%؛
- أن الحصيلة الجبائية تغطي نسبة عالية من نفقات الولاية الى درجة تحقيق فائض خلال سنتي 2022 و 2023؛

- أن مديرية الضرائب لولاية الطارف تحرص على تنفيذ الإصلاح بما يتماشى مع القوانين والتنظيمات والتوجيهات المحلية، وكذا السياق العام الاقليمي والدولي؛
- أن التحسينات في الإدارة الضريبية باستخدام التكنولوجيا ساهمت في زيادة كفاءة التحصيل الضريبي؛
- أن مديرية الضرائب لولاية الطارف تحرص على تطوير خدماتها من خلال الرقمنة والتدريب؛
- أن جزء كبيرا من برنامج إصلاح وعصرنة الإدارة الضريبية بالولاية تم تخصيصه لتحسين أداء المورد البشري وجودة الخدمات المقدمة.

2. نتائج اختبار صحة الفرضيات

في إطار النتائج النظرية والميدانية أعلاه، كانت نتائج اختبار صحة الفرضيات كما يلي:

- للإجابة على الاشكالية السابقة نضع الفرضية التالية: **ساهمت الإصلاحات الجبائية في تحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية لولاية الطارف، وتتفرع عن هاته الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:**
- ساهمت الإصلاحات الجبائية في زيادة نسبة التحصيل الضريبي وتغطية النفقات العامة بولاية الطارف.

- نصت الفرضية الفرعية الأولى عما يلي: "تعتبر الرقمنة والتوسع الجبائي من أبرز مجالات الإصلاح للفترة (2020 - 2023)"، نؤكد صحة هاته الفرضية من منطلق أن الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة ساعدتا على زيادة التحصيل الجبائي والحد من ظاهرة الغش والتهرب الضريبيين في السنوات الاخيرة؛
- نصت الفرضية الفرعية الثانية عما يلي: "تعتبر كفاية مصادر التمويل من أوجه تحقيق الأداء على مستوى المنظومة الجبائية المحلية"، نؤكد صحة هاته الفرضية من منطلق أن هناك حزمة هامة من الضرائب المألوفة

الخاتمة

والمستحدثة ساهمت في الرفع من الاداء التمويلي للجباية المحلية عن طريق تغطية النفقات العامة وتحقيق اكتفاء تام من الايرادات؛

- نصت الفرضية الفرعية الثالثة عما يلي: "ساهمت الاصلاحات الجبائية في زيادة نسبة التحصيل الضريبي وتغطية النفقات العامة بولاية الطارف". نؤكد صحة هاته الفرضية بناء على نتائج الدراسة الميدانية، حيث أن الاصلاحات ساهمت بشكل كبير في تطور حجم الايرادات الضريبية وتغطية النفقات العامة للولاية بشكل كلي وتحقيق فائض؛
- نصت الفرضية الرئيسية عما يلي: "ساهمت الاصلاحات الجبائية في تحسين أداء المنظومة الجبائية المحلية لولاية الطارف". وبناء على نتائج الدراسة النظرية والميدانية، نؤكد صحة هاته الفرضية.

3. اقتراحات وتوصيات

في ضوء النتائج الميدانية المتوصل إليها، نقترح ما يلي:

- العمل على تبسيط القوانين الضريبية، والتي تبقى برغم الجهود معقدة ومتشعبة يصعب فهمها من طرف المكلف، وفي كثير من الأحيان يصعب تطبيقها من طرف الإدارة الضريبية، كما أن كثرة التعديلات في القوانين الضريبية تساهم في خلق ثغرات تستخدم للتهرب والغش الضريبيين، مما يستوجب التقليل من هاته التعديلات حفاظا على استقرار البيئة الضريبية؛
- تشديد العقوبات على ممارسي الغش والتهرب الضريبيين عن طريق فرض غرامات مالية معتبرة في اتجاه زيادة الامتثال الضريبي؛
- تطوير الضرائب على التجارة الالكترونية التي تعتبر مصدرا واعدا للإيرادات الضريبية، في ظل التطور الذي تشهده التجارة الالكترونية في السنوات الأخيرة؛
- التعجيل برقمنة شاملة لفائدة الإدارة الضريبية؛
- ربط الأجهزة الحكومية والإدارة الضريبية بنظام حكومة إلكترونية كضرورة لتحقيق التنسيق الفعال في مجال تبادل المعلومات؛
- إطلاق مشاريع استثمارية نمووية خاصة بولاية الطارف لتحقيق المزيد من فوائض التحصيل الجبائي.

4. آفاق الدراسة

- بناء على ما تم عرضه ومناقشته، ونظرا لصعوبة الإلمام بكافة العناصر ذات الصلة بموضوع الإصلاحات الجبائية، يمكن اقتراح المحاور التالية بمثابة امتداد للدراسة الحالية:
- الإصلاح الجبائي في الجزائر في ظل التحول الرقمي؛
 - تكييف الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع متطلبات تحرير التجارة الخارجية؛
 - مساهمة الحوكمة الضريبية في تحسين أداء النظام الضريبي الجزائري.

المراجع

1. كتب

- إسماعيل ميثم لعيبي، المالية العامة : مقايضات الكفاءة والعدالة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2016؛
- بن عمارة منصور إجراءات الرقابة المحاسبية والجبائية، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011؛
- حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية، بيروت (لبنان)، 2004؛
- رشيد الدقر، علم المالية العامة، جزء 2، مطبعة الجامعة السورية، سوريا، 2003؛
- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية - مدخل تحليلي مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2000؛
- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات (سياسات، نظم، قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007؛
- سهام كردودي، الرقابة الجبائية بين النظرية والتطبيق، دار المفيد للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011؛
- صالح بزة، امينة بن خزناسي، جباية المؤسسة، دار الباحث، ط 1، 2020؛
- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي الضريبي، دار الرايه للنشر و التوزيع ، الأردن ، سنة 2007؛
- علاء عبد الرزاق السالمي، "الإدارة الإلكترونية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008؛
- عوادي مصطفى ، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الجبائي الجزائري (تحديث قانون المالية 2009) مطبعة مزوار، طبعة الأولى، سنة 2009؛
- قاسم نايف علوان، نجية ميلاد الزباني، ضريبة القيمة المضافة، دار الثقافة، ط1، عمان، 2008؛
- لطفي شعباني ، جباية المؤسسة ، دار التعليم والتكوين ، الجزائر 2017؛
- محمد عباس محرز، "اقتصاديات الجباية والضرائب"، الطبعة الثالثة، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2003؛
- نجم عبود نجم، "الإدارة والمعرفة الإلكترونية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

2. مذكرات

- ادري عدنان ، التحصيل الضريبي للإدارة الجبائية في الجزائر ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010؛
- إلياس لوزري، محمد بوقريية، رقمنة الإدارة الجبائية ودورها في التحصيل الضريبي - دراسة حالة موظفي مركز الضرائب جيغل - ،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم

المراجع

- الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، 2021-2022؛
- ايت بلقاسم لمياء ، آليات وإجراءات الرقابة الجبائية في الجزائر ودورها في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، جامعة البويرة، 2013/2014؛
- بلقاسم يزير، أحمد رحمان، النظام الجبائي الجزائري في ظل الإصلاحات، مذكرة نهاية الدراسة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2016/2017؛
- بن خذير ضرار، واقع النظام الجبائي الجزائري واثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة: مديرية الضرائب بتبسة ، ماستر أكاديمي، جامعة تبسة (الجزائر)، 2022-2023؛
- حراش إبراهيم، " عصرنة الإدارة الجبائية كمتغير من متغيرات الإصلاح الضريبي لزيادة فعالية التسيير، دراسة تقييمية للتجربة الجزائرية للفترة 2002 -2010 " ، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021؛
- دبايلية فارس، محرز عادل، رقمنة الادارة الجبائية و دورها في زيادة التحصيل الضريبي - دراسة حالة المديرية الولائية للضرائب (تبسة) ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية ، جامعة تبسة، 2022-2023؛
- رحمة نابتي، " النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)، 2013/2024؛
- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية . دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012؛
- سهام كردودي، المعلومات المحاسبية و الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2008-2009؛
- صناعية جهان، دور رقمنة النظام الضريبي الجزائري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2021-2022؛

المراجع

- الضب طارق، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014؛
- علي حنيش، "إشكالية تمويل التنمية من خلال ميزانية الدولة- دراسة في الجانب الضريبي للفترة 2003-2007"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007؛
- عناني أمينة، كياص خولة، الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على النشاط الاقتصادي دراسة حالة مديرية الضرائب ميلة- ، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2012؛
- قطاف نبيل، دور الضرائب و الرسوم في تمويل البلديات دراسة ميدانية لبلدية بسكرة، مذكرة شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر، 2007/2008؛
- لياس قلاب ذبيح، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية ، مذكرة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010/2011؛
- مالكي يوسف ،مزهودي عبد العزيز، النظام الجبائي الجزائري بين النصوص التشريعية و الواقع، مذكرة الماستر في الحقوق تخصص قانون الأعمال ، الحلفة (الجزائر)، 2020-2021؛
- محمد الحسن زغي، سيد علي بونازو، آليات الرقابة الجبائية و دورها في تحقيق أهداف النظام الضريبي في الجزائر -دراسة حالة مركز الضرائب برج بوعرييج، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة برج بوعرييج، 2022/2023؛
- مزاي مروي، الرقابة الجبائية ودورها في تفعيل التحصيل الضريبي، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر، 2021/2022؛
- نظيرة قلايدي، دور النظام الجبائي الجزائري في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة ميدانية بالمؤسسات الصناعية لولاية قسنطينة"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، =، جامعة الجزائر 3، 2012.

3. مجالات ودوريات

- أحسن ركي، سمير عماري، "واقع وآفاق عصنة الإدارة الضريبية في الجزائر"، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الإداري، المجلد 5، العدد 1، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2020؛
- بن بارة عبد الحليم و بن شهرة شول، الرقابة الجبائية كآلية الوقاية من جريمة الغش الجبائي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات و المجلد 10، العدد 1، 2017؛

المراجع

- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة"، مجلة المعيار، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 12، العدد 1، 2021؛
- بوزيان فيصل، محي الدين محمود عمر، "عصرنة الإدارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة"، (مجلة دراسات اقتصادية)، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 21، العدد 1، 2021؛
- شياحي حسين، عتيق لعل، سياسة اصلاح النظام الجبائي: دراسة حالة الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، ماي 2022؛
- عاشور يوسف، جازية أمير، المنظومة الجبائية في الجزائر، المشاكل وضرورة الإصلاح مجلة الدراسات الجبائية، المجلد 07، العدد 02، جامعة البليدة، الجزائر، 2018؛
- قنص علي، زين يونس، "التصريحات الجبائية الإلكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية"، (مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية)، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، 2021.

4. مؤتمرات وملتقيات علمية

- آكلي نعيمة، "فعالية الرقابة الجبائية في ظل نظام معلومات جبائي"، ملتقى وطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 28 و 29 أكتوبر 2015؛
- عبد المجيد قدي، "السياسة الجبائية وتأهيل المؤسسة"، الملتقى الدولي حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 29/30 أكتوبر 2001؛
- العياشي عدلان، ترشيد الرقابة الجبائية على قطاع البنوك و المؤسسات المالية لحكومة أعمالها و نتائجها بالتطبيق على حالة الجزائر، مداخلة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 21-21 أكتوبر 2010؛
- ولهمي بوعلام، اطار مقترح لتفعيل أليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة المالية، حالة الجزائر، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات ملتقى علمي دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أكتوبر 2009.

5. مواقع الكترونية

- <https://www.mfdgi.gov>

